مقاربات سياساتية حول واقع السيادة على الغذاء في بلاد الشام

المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية، فلسطين المحتلة

إعداد: عبدالعزيز ربحي الصالحي

آب 2025

محتوى الورقة

تقديم 4

..... 6

هدف ورقة السياسات ..... استعراض لأبرز المؤشرات 9

الإشكالية: استمرارية غياب الأمن الغذائي وتغييب السيادة الغذائية 9

تسخير القوى العاملة في القطاع الزراعي 14

حيازات زراعية غير مستغلة 16

الصادرات والواردات والميزان التجاري 24

موازنات وزارة الزراعة في الدول الثلاث 29

أبرز التحديات 30

مدخلات الإنتاج الزراعي 30

الأعلاف كمدخل إنتاج 33

الأسمدة والمبيدات 33

البذور البلدية 35

التحولات المناخية 35

اتفاقيات التجارة الحرة 36

خاتمة وتوصيات 37

على صعيد السياسات والتخطيط 41

زيادة المعارف والتثقيف الزراعي 41

اعتماد الزراعة المستدامة والطبيعية في السياسات والخطط التنموية 42

تعزيز الوعي الصحي في استهلاك الغذاء 42
إعادة توجيه الموارد والدعم الزراعي..... 42
تحفيز استهلاك المنتجات المحلية وتعزيز الإنتاج المستدام 43
إدارة الموارد الطبيعية والمياه 43
إعادة النظر في استخدام الأراضي وتوزيعها 44
حماية المزارعين وتعزيز العدالة في السوق 44
تعزيز الصحة الغذائية والمراقبة 44
تنظيم الأراضي الزراعية والسياسات القانونية..... 44
تأسيس شبكة متكاملة بين الفاعلين 45
تطوير التعاونيات الزراعية 45
استغلال الحيازات والمساحات الزراعية المتاحة..... 46
تعزيز العمل مع المجالس المحلية والمؤسسات..... 46
اعتماد الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية..... 47
تعزيز الوصول إلى مدخلات إنتاج وطنية وصحية..... 47
توصيات خاصة بالسياق الفلسطيني..... 48
المصادر والمراجع..... 49
المقابلات الفردية 53

تقديم

يعتبر الحق في الحصول على الغذاء حق أساسي لتحقيق الكرامة الإنسانية، فقد نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (25) على حق كل فرد في مستوى معيشي لائق يضمن له ولأسرته الصحة والرفاه، بما في ذلك الغذاء والكساء والمسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية.[1] كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مادته (11)، على الحق في العيش الكريم بما يشمل توفير الغذاء المناسب والسكن والكساء، والحق في تحسين ظروف المعيشة بصورة مستمرة.[2] وإلى جانب ذلك، يشير التعليق العام رقم (12) الصادر عام 1999 إلى تفاصيل هذا الحق ومضامينه،[3] في حين جاءت أهداف التنمية المستدامة لتترجم هذه الالتزامات ضمن أولويات عالمية، بدءاً من القضاء على الفقر (الهدف الأول) وصولاً إلى القضاء على الجوع (الهدف الثاني).

على الرغم من العلامات الفارقة والإنجازات التي حققتها البشرية خلال القرن الأخير، إلا أن الحديث حول الغذاء والجوع ما زالا على سلم أولويات نقاش حكومات العالم. ففي الوقت الذي كانت قد وضعت فيه الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والمعروفة أيضًا باسم الأهداف العالمية، في العام 2015 باعتبارها نداءً عالميًا للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030،[4] ووضعت الهدف الثاني

---

[1]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

[2]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27.

[3]- التعليق العام رقم 12 (1999) – الحق في الغذاء الكافي: المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للاطلاع على التعليق الكامل يرجى زيارة الرابط التالي: https://bit.ly/3h6ipr1

[4]- United Nations Development Programme. "What are the Sustainable Development Goals?". Check the link: https://shorturl.at/BvV0c

منها "القضاء على الجوع" للوصول إلى عالم خال من الجوع بحلول عام 2030، حيث وجد في العام 2022 ما يقرب من 735 مليون شخص – أو 9.2٪ من سكان العالم – أنفسهم تحت وطأة الجوع المزمن – وهو ارتفاع صادم مقارنة بعام 2019.[5]

كان العالم قد شهد في الفترة ما بين عامي 2007 و2008 أزمة غذائية متزامنة مع الركود الاقتصادي العالمي، الأمر الذي أظهر ضعف البنية الدولية التي تقوم عليها تجارة الأغذية. وقد انعكست تداعيات هذه الأزمة على مئات الملايين من البشر، خصوصًا في الدول الفقيرة، وإن لم تسلم منها كذلك الدول متوسطة ومرتفعة الدخل، حيث أدى الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية إلى مشكلات واسعة النطاق. ويمكن تتبع هذه الأزمة إلى مجموعة من العوامل، أبرزها: الخلل العميق في منظومة التجارة العالمية واعتمادها على مسافات نقل طويلة، وارتفاع تكاليف الطاقة ومدخلات الإنتاج الزراعي مثل الكهرباء والمياه والأسمدة، إلى جانب استمرار سياسات إغراق أسواق الدول الفقيرة بفوائض الإنتاج المدعوم في الغرب الرأسمالي، كما ساهم في تفاقم الأزمة تركّز احتكار تجارة الحبوب والبذور وعدد من الأغذية الأساسية بيد شركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى المضاربات المالية في أسواق العقود الآجلة، وأخيرًا التوسع في تحويل الغابات والأراضي الزراعية الصغيرة المتنوعة المحاصيل إلى مساحات لإنتاج الوقود الحيوي.[6]

حتى ما بعد انكشاف هذه المعضلة وانتقل إلى أهداف التنمية المستدامة التي تبناها في العام 2015، جاءت لاحقاً أزمة كوفيد العالمية، التي كشفت أن العولمة والنظام العالمي الاقتصادي القائم الذي قد يعتبره البعض وفر ثروة من الفرص، حيث رافقت العولمة وزيادة الترابط الاقتصادي وسهلت النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان والمناطق، مما ساعد الناتج المحلي الإجمالي العالمي على النمو من حوالي 50 تريليون دولار عام 2000 إلى 75 تريليون دولار عام 2016.[7] إلا أنه وفي المقابل، ترى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة أن العولمة أوجدت في المقابل تحديات كبيرة، بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ لفوائدها وتكاليفها.[8] وهو في الحقيقة ما كشفته جائحة كورونا، حيث أن التحويل والتحديث الأدق يمكن وصفه من بأنه الانتقال من عولمة الفرص إلى عولمة الأزمة،[9] حيث أن حالة الطوارئ وحالة انقطاع سلسلة التوريدات الناجمة عن إعلان حالة الطوارئ العالمية، أدت إلى زيادة مهولة في أعداد الأسر التي تعرضت لانعدام الأمن الغذائي وانكشافه، بالإضافة إلى وصول التضخم بمتوسط معدل في عام 2022 نحو 8% (أي بعد الجائحة بسنتين تقريباً)، وهو أعلى معدل تضخم يُسجَّل منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي في أعقاب الصدمة النفطية الثانية.[10] وما أن بدأ العالم

---

[5]- موقع الأمم المتحدة. "أهدف التنمية المستدامة: الهدف 2 – القضاء على الجوع". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/iicnM

[6]- كرزم، جورج. "السيادة الوطنية على الغذاء". رام الله: مركز العمل التنموي / معاً، 2015، ص11-12

[7]- من موقع الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. "تقرير العولمة الجديد: ثلاثة اتجاهات كبرى قد تؤثر في مستقبلنا". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/RzH4w

[8]- المصدر السابق.

[9]- موسى، آمال. "عولمة الأزمات ودور عقلاء العالم". نشر عبر موقع الشرق الأوسط الالكتروني بتاريخ 5 كانون الثاني 2023. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/zU8Xg

[10]- Brooks, Robin & Orszag, Peter. "COVID-19 inflation was a supply shock". Check the following link: https://shorturl.at/Fnv8Z

بالتعافي من أثر جائحة كورونا حتى بدأت الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تسببت هذه الحرب في ضغوط تضخمية عالمية (لا سيما في أسعار الغذاء والطاقة)، واضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.[11] على سبيل المثال، أثرت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل كبير على الأسواق الزراعية العالمية بشكل سلبي، حيث انخفضت قيمة الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا بنسبة 39% في عام 2022 مقارنة بعام 2021،[12]وفي الوقت نفسه، ارتفعت كلفة مواجهة هذه التحديات بشكل كبير بسبب الصدمات المتزامنة في أسواق الطاقة والأسمدة العالمية التي فجرتها الحرب الروسية. فعلى سبيل المثال، بلغت كلفة إيصال المساعدات الإنسانية ذروتها نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود اللازمة للعمليات.[13]

كان شهر أكتوبر من العام 2023 دراماتيكياً على صعيد حركة الواردات والصادرات في منطقة الشرق الأوسط، تحديداً في مجتمع ورقة السياسات المستهدف (المملكة الأردنية، الجمهورية اللبنانية، فلسطين المحتلة)، حيث أدت الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين والتصعيد العسكري على لبنان، والذي استمر للعام 2024، وصولاً إلى حزيران 2025 حيث اشتد التصعيد العسكري في الإقليم وصولاً لضربات مباشرة بين إيران و"إسرائيل" استمر لعدة أيام متواصلة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على حركة الملاحة في المنطقة، والتي سبقها أيضاً التغيرات الجوهرية على النظام السياسي السوري، مما أعاد تشكيل وترتيب الأوراق في المنطقة بطريقة مختلفة.

استعراض لأبرز المؤشرات

أدت سلسلة الأحداث هذه جميعها إلى تداعيات كبيرة على حركة التجارة وتوريد السلع الأساسية التي يعتبر الغذاء والبقوليات والقمح أبرزها. وأدى زيادة الطلب وشح التوريد، بالتزامن مع زيادة التكلفة في سلسلة التوريد الناجمة عن تعطيل المسارات البحرية والبرية والجوية المختلفة في أكثر من حادثة إلى ارتفاع مهول في أسعار السلعة ومن ضمنها السلع الأساسية الغذائية، أو ما يطلق عليه اقتصادياً التضخم في أسعار السلع، وفي الحقيقة فإن جزء لا بأس منه من التضخم الحاصل هو تضخم مستورد (Imported Inflation).*

[11]- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وآخرون. "التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد". 2023، ص29. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/nBMC4

[12]- Welsh, Caitlin & Glauber, Joseph. "Food as the Silent Weapon: Russia's Gains and Ukraine's Losses". Center for Strategic & International Studies. Published February 29, 2024. Check the link: https://shorturl.at/Ays6u

[13]- Ibid

* ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة يؤثر بشكل مباشر على أي مقياس للتضخم قائم على الإنفاق. كما أن ارتفاع أسعار الوقود والمواد والمكوّنات المستوردة يؤدي إلى زيادة التكاليف المحلية للإنتاج، مما ينعكس بارتفاع أسعار السلع المنتجة محليًا. ويمكن أن ينشأ التضخم المستورد إما نتيجة ارتفاع الأسعار في الخارج، أو بسبب انخفاض قيمة سعر صرف عملة الدولة.

تبحث ورقة السياسات هذه في أبعاد مصاحبة لمسألة الغذاء، كالتشغيل بشكل أساسي، والذي يستهدف التقليل من نسب البطالة في مجتمعات ورقة السياسات، واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة لحمايتها بما يتلاءم مع مفهوم السيادة على الغذاء (بشقيه النباتي والحيواني) وآليات ممارسة ذلك.

ومن المهم الإشارة إلى أن مفهوم "الأمن الغذائي" بطبيعة الحال بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فالفقر على سبيل المثال يعد مؤشراً أساسياً في الانعكاس على الغذاء لدى الأفراد، وكانت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) قد أفادت بارتفاع مستويات الفقر في المنطقة العربية في عام 2022 مقارنة بالسنوات الماضية ليصل عدد الفقراء إلى ما يقرب من 130 مليون شخص، أي ما يمثل ثلث سكان المنطقة (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا) وذلك وفقا لخطوط الفقر الوطنية.[14] بالإضافة إلى ما سبق، سجّلت المنطقة العربية أيضاً أعلى معدّل بطالة عالمياً في عام 2022 بنسبة 12%.[15] ونستشهد بهذه النسب لأنها تأتي بعد جائحة كورونا، بمعنى أن وقت الأزمات تصبح المنطقة العربية الأكثر انكشافاً وهشاشة من حيث القدرة الشرائية والتشغيلية.

وإذا ما أردنا استعراض أبرز المؤشرات العامة المتعلقة بورقة السياسات، نجد أن عدد سكان المملكة الأردنية الهاشمية حوالي 11 مليون وحوالي 883 ألف نسمة، يشكل منهم 30.20% من فئة الشباب (وفقاً للمفهوم الواسع للشباب)،[16] وبلغ معدل البطالة للأردنيين حوالي 21.3% في الربع الأول من العام 2025 (شكّلت النساء 31 بالمئة من إجمالي العاطلين عن العمل).[17] يشير برنامج الأغذية العالمي في أحدث تقاريره حول الأمن الغذائي في الأردن أن العجز الغذائي ناجم عن نقص الموارد المحلية، مع تقلص موارد الطاقة والمياه وامتلاك مساحات زراعية محدودة.[18] ويستضيف الأردن ثاني أعلى نسبة من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد السكان، إذ يقيم فيه نحو 3 ملايين لاجئ، يشمل ذلك أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني، وحوالي 511,000 لاجئ سوري مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى شهر تموز/يوليو، إضافة إلى لاجئين من دول أخرى.[19]

أما بخصوص الجمهورية اللبنانية، ووفقاً للتعداد المنشور الأخير للعام 2022، وصل عدد المقيمين في لبنان حوالي 4.8 مليون نسمة، شكّل اللبنانيون منهم 79.8%، وغير اللبنانيين 20.2%.[20] في حين تفيد بعض المصادر أن شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة عدد سكان لبنان بـ5.49 مليون نسمة في نهاية حزيران من

---

[14]- من الموقع الالكتروني للأمم المتحدة. "الإسكوا: ثلث سكان المنطقة العربية يقعون تحت خط الفقر رغم الزيادة في النمو الاقتصادي". نشر في تاريخ 30 كانون الأول 2022. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/DemmM

[15]- المصدر السابق.

[16]- Population pyramids of the nations of the world 2025 (Jordan). Check the following link: https://shorturl.at/kuJmE

[17]- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية – الصفحة الرئيسية لغاية 2 أيلول 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/uwWE0

[18]- World Food Program. "WFP Jordan Country Brief". Published in July 2025. Check the following link: https://shorturl.at/8MTqJ

[19]- Ibid

[20]- Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International Labour Organization (ILO); European Union (EU) 2020. "Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon". Beirut, 2020, page 18. Check the following link: https://shorturl.at/E5lUd

العام 2022، مقارنة بـ5.59 مليون نسمة في نهاية حزيران 2021.[21] ووصلت نسبة البطالة في لبنان حوالي 29.6% في العام 2022، مع ضرورة الإشارة إلى أنها كانت 11.4% في العام 2019 وفقاً للإدارة المركزية للإحصاء في لبنان.[22] يشكل الشباب في لبنان حوالي 25.59% (حوالي 1,496,732 نسمة)، في حين بلغت نسبة السكان في سن العمل حوالي 63.97% من إجمالي السكان (فوق عمر 15 عاماً وفقاً لتعريف القوى العاملة).[23] ووفقاً لتقارير أممية صدرت في منتصف العام 2025، فإن 21% من السكان يعانون من انعدام حاد، والوضع مرشّح للتفاقم خلال الصيف، حيث أظهر تقرير "لبنان: تحليل التصنيف المرحلي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي الحاد (IPC)" للفترة ما بين نيسان إلى تشرين الأول أكتوبر 2025، أن واحداً من كل خمسة أشخاص في لبنان – أي نحو 1.17 مليون نسمة – يعاني من انعدام حاد أو طارئ في الأمن الغذائي خلال الفترة الممتدة من نيسان إلى حزيران 2025. ورغم أن هذا الرقم يمثّل تحسناً مقارنة ببداية العام حين بلغ عدد المتأثرين 1.65 مليون شخص عقب النزاع العام 2024، إلا أن التحسّن يبقى هشاً وقد ينعكس سلباً في حال غياب دعم إنساني مستدام[24].

وفي فلسطين المحتلة، يبقى الوضع معقداً جداً، إذ أن الأزمة مركبة إلى حد كبير في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على الموارد بشكل أساسي مما يعيق أي تقدم في موضوع إنتاج الغذاء. يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 5.5 مليون نسمة، وتعد الإحصاءات مستمرة في التحول مع استمرار حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والتطهير العرقي في الضفة الغربية، إذ انخفض عدد سكان قطاع غزة بمقدار 10% عما كان مقدراً لمنتصف العام 2025.[25] وصلت نسب البطالة في قطاع غزة في الربع الرابع من العام 2024 إلى حوالي 68% مقابل حوالي 45% في الربع الثالث من العام 2023، وفي الضفة الغربية ارتفع عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية إلى 313 ألفاً في العام 2024، مقارنة مع حوالي 183 ألفاً في العام 2023، كما ارتفعت معدلات البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية في العام 2024 إلى حوالي (31%) مقارنة مع حوالي 18% في العام 2023[26]. ويبلغ عدد الشباب الفلسطيني في الفئة العمرية (18–29 سنة) نحو 1.2 مليون شاب وشابة؛ أي ما نسبته 21% من إجمالي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حتى منتصف العام 2025، بواقع 22% في الضفة الغربية و21%

---

[21]- شبكة الأخبار اللبنانية. "بالأرقام: ما هو عدد سكان لبنان؟ إليكم أهم الإحصاءات!". نشر في تاريخ 18 كانون الثاني 2023. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/hwGta

[22]- Central Administration of Statistics – Lebanese Republic. "Key indicators". Last check in 3rd of September 2025. Check the link: https://shorturl.at/bIbof

[23]- Population pyramids of the nations of the world 2025 (Lebanon). Check the following link: https://shorturl.at/6xygf

[24]- الموقع الالكتروني لبرنامج الأغذية العالمي. " تقرير جديد يظهر أن انعدام الأمن الغذائي في لبنان عاد إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل النزاع، لكن المكاسب لا تزال هشة". نشر في تاريخ 21 حزيران 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/e6E37

[25]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان تحت شعار: 8 مليارات نسمة وإمكانات لا متناهية". نشر في تاريخ 10 تموز 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/DyARt

[26]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2024 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)". نشر في تاريخ 30 نيسان 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/sUBy1

في قطاع غزة. مع ضرورة الإشارة إلى أن معدلات البطالة في الضفة الغربية خلال العام 2024 نحو 49% بين الإناث، و38% بين الذكور، في حين وصلت في قطاع غزة إلى 80%.[27] ومن الصعب جداً الحديث عن "أمن غذائي" في فلسطين المحتلة في ظل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة بشكل أساسي وفي الضفة الغربية بشكل جزئي حتى اللحظة. فلو أردنا الحديث عن قطاع غزة، وفي العودة إلى شهر تشرين ثاني من العام 2023، تشير البيانات إلى أنه وبين 24 تشرين ثاني و7 كانون أول من العام 2023، تم تقدير أكثر من 90% من سكان قطاع غزة (حوالي 2.08 مليون شخص) يواجهون مستويات عالية من سوء التغذية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد، مصنفة في المرحلة الثالثة من التصنيف الدولي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي (IPC) أو أعلى (أزمة أو أسوأ)، وكان من بين هؤلاء، كان أكثر من 40% من السكان (939,000 شخص) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من IPC) وأكثر من 15% (378,000 شخص) في حالة كارثة (المرحلة الخامسة من IPC).[28] وصل عدد المتوفين نتيجة التجويع الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة حتى تاريخ 2 أيلول 2025، إلى حوالي 361 منهم 130 طفلاً.[29]

هدف ورقة السياسات

تهدف ورقة السياسات هذه إلى التطرق إلى السياسات التي قد تساهم في تعزيز مفهوم السيادة على الغذاء مقابل مفهوم الأمن الغذائي في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وفلسطين المحتلة، إذ أنه ومع اختلاف السياقات، يبقى هنالك هوية ومؤشرات متشابهة جداً بين الدول الثلاث. تسعى الورقة إلى تحليل مجموعة من التحديات التي تخص كل سياق بشكل منفرد، وتخرج في نهاية المطاف بمجموعة من التوصيات المتشابهة فيما يتعلق بالأبعاد المرتبطة بالسيادة على الغذاء، تحديداً فيما يتعلق بالإسهام في استقلالية قرار الإنتاج الغذائي على صعيد مجتمعات الدول الثلاث.

الإشكالية: استمرارية غياب الأمن الغذائي وتغييب السيادة الغذائية

شهد مفهوم الأمن الغذائي منذ نشأته خلال السبعينيات من القرن الماضي عدة تطورات اقترنت بالأبعاد الاقتصادية والكمية البحتة والتحولات التي أُدخلت على المفهوم لترتبط بالحقوق والمقاربات الإنسانية والنوعية. في عام 1996 انعقدت القمة العالمية للغذاء، حيث جرى اعتماد تعريف لمفهوم الأمن الغذائي يقوم على ضمان تمكّن الأفراد، في جميع الأوقات، من

[27]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب". نشر في تاريخ 12 آب 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/nylsa

[28]- The Integrated Food Security Phase Classification (IPC). "Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 24 November – 7 December 2023 and Projection for 8 December 2023 – 7 February 2024". Check the following link: https://tinyurl.com/2p9w5c75

[29]- شبكة الجزيرة الإخبارية. "غزة تسجل أكبر عدد من شهداء التجويع في يوم واحد". نشر في تاريخ 2 أيلول 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/phnq2

الحصول المادي والاقتصادي على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، يراعي احتياجاتهم التغذوية وتفضيلاتهم الغذائية، بما يكفل لهم العيش بصحة جيدة وحياة نشطة.[30] في المقابل، طرحت حركة "لا فيا كامبسينا" (طريق الفلاحين الدولية)، التي تضم تحت مظلتها منظمات فلاحية من مختلف أنحاء العالم، مفهوماً بديلاً هو "السيادة الغذائية". ويقوم هذا المفهوم على حق كل دولة في صون قدرتها على إنتاج غذائها الأساسي وتعزيز هذا الإنتاج، بما يراعي التنوع الثقافي والخصوصيات الإنتاجية لمجتمعاتها.[31] اتخذت هذه المبادرة باسم الحركات الاجتماعية للمزارعين تزامناً مع انعقاد القمة العالمية للغذاء عام 1996، أي بعد عام واحد من تأسيس منظمة التجارة العالمية. وقد طُرح حينها مفهوم السيادة الغذائية كخيار بديل للسياسات النيوليبرالية، وكأداة أكثر فاعلية في مواجهة الجوع، في الوقت ذاته شكل موقفاً مناهضاً لهيمنة الرأسمالية العالمية على النظم التجارية والزراعية في ظل تسارع العولمة.[32]

منذ ذلك الوقت يمكن الإشارة إلى نشوء ما بات يُعرف بمدرسة "السيادة على الغذاء" بشكل جلي في مواجهة مدرسة "الأمن الغذائي". وقد برز هذا التوجه في أواخر القرن العشرين كطرح نقدي للنيوليبرالية الزراعية، التي رسّخت هيمنة الشركات الكبرى مقدِّمةً الربح على مصالح البشر. في المقابل، شددت السيادة الغذائية على أهمية إعادة بناء النظم الغذائية بما ينسجم مع الخصوصيات الثقافية المحلية، ويحترم البيئة ويصون حقوق الإنسان. [33]

يُنظر إلى مفهوم السيادة على الغذاء باعتباره أشمل وأعمق من مفهوم الأمن الغذائي، إذ يقوم على تمكين الدولة من امتلاك قرارها المستقل فيما يتعلق بعمليات إنتاج الغذاء وتوزيعه وتخزينه واستهلاكه، إلى جانب سياسات الاستيراد والتصدير، وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الخاصة وعاداتها وتقاليدها. وتقوم هذه السيادة على مبدأ التحكم الكامل بالنظام الغذائي الوطني بعيداً عن الإملاءات أو التدخلات الخارجية، سواء ذات الطابع الاقتصادي أو السياسي. ويختلف هذا المفهوم عن الاكتفاء الذاتي، الذي يركز على قدرة الدولة على إنتاج كل ما تحتاجه غذائياً بشكل كامل، وهو طرح يُعتبر صعب التحقيق في ظل البنية المعقدة للعلاقات الدولية واتفاقيات التجارة والتحديات الاقتصادية والسياسية. غير أن تحقيقه يبدو أكثر واقعية على مستوى المجتمعات المحلية الأصغر داخل الدول، حيث يمكن توفير مقوماته عملياً.[34] أما مفهوم الأمن الغذائي، المرتبط بما يُعرف بمدرسة "العالم الحر"، فهو لا يشترط إنتاج الغذاء محلياً، بل يتمحور حول ضمان القدرة على الوصول إلى الغذاء بتكلفة

[30]- محجوب، عزام ومحمد منذر بلغيث. "الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي". – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص51

[31]- مارتينيلو، جوليانو. "تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية". – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص127

[32]- محجوب، عزام ومحمد منذر بلغيث. "الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي". – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص51

[33]- من مقابلة أجريت مع هند البطة - باحثة في مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) | أجريت معها في تاريخ 30 حزيران 2025.

[34]- المصدر السابق.

مناسبة وبصورة ميسّرة، بغض النظر عن مصدره. فطالما تمتلك الدولة الموارد المالية، فإن بإمكانها شراء ما تحتاجه من الأسواق العالمية. وعليه، يتركز هذا المفهوم على إتاحة الغذاء وتوفّره أكثر من تركيزه على الإنتاج المحلي.[35]

وعلى الرغم من وضوح جذر الاختلاف الجوهري لكل من المفهومين أو المدرستين، إلا أنه ما يتم الخلط بينهما في العديد من السياقات المجتمعية.[36] يكمن الفرق بين السيادة الغذائية والأمن الغذائي في أن الأمن الغذائي يركز على تأمين القدرة على الحصول على الغذاء وشرائه بسهولة للمواطنين، بينما تشير السيادة الغذائية إلى الاستقلالية التامة للدولة وقدرتها على التحكم في جميع جوانب نظامها الغذائي بما يتوافق مع احتياجاتها وتقاليدها. فالسيادة تعني أن الدولة تتخذ قراراتها الزراعية والتجارية وفق مصالحها الوطنية، دون الخضوع لتأثيرات أو تبعية خارجية.[37]

ويمكن اختصار المفارقة ما بين المفهومين بالتركيز على ما ورد في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي، والذي يحاكي سياسات الدول الموقعة على الإعلان، وما بين مفهوم السيادة على الغذاء الذي تبناه منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي للقمة الرسمية (مؤتمر القمة العالمي للأغذية):

جدول رقم (1): المفارقة بين أبعاد التزامات روما وعناصر مفهوم السيادة على الغذاء

التزامات إعلان روما[38]	عناصر مفهوم السيادة على الغذاء[39]

[35]- المصدر السابق.

[36]- المصدر السابق.

[37]- المصدر السابق.

[38]- مؤتمر القمة العالمي للأغذية. "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي". 1996، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/39Bl75i

[39]- نعمة، أديب. "الحق في الغذاء: إطار مفهومي ومقترحات عملية للمجتمع المدني"- راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص23

• بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع. • تنفيذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، والى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول، في جميع الأوقات، على أغذية كافية ووافية تغذوياً يستفاد منها استفادة فعالة. • المتابعة في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية والريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرياً لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف؛ • العمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجارى عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق؛ • السعي إلى تلافى الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، والى التأهب لمواجهتها، والى سد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل. • تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة، والتنمية الريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانيات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانيات المنخفضة. • تنفيذ خطة العمل هذه ونرصدها ونتابعها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.	• حق الاختيار الحر للسياسات الزراعية لكل بلد. • حماية مزارعي الحيازات الصغيرة من الآثار الضارة للتجارة الدولية. • منع ممارسات الإغراق. • مواجهة التغير الهيكلي للأسعار العالمية. • الالتزام بمبادئ الزراعة المستدامة. • الحق في رفض الممارسات أو التكنولوجيات غير الملائمة وبالمنتوجات المعدلة جينياً.

ويمكن اعتبار السيادة على الغذاء مدخلاً أساسياً ينعكس على محاور عدة، منها الاقتصادي، والسياسي\الاجتماعي، والصحي والبيئي.[40]

(انظر\ي الجدول رقم 2)

[40]- الصالحي، عبدالعزيز. "السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري". رام الله: مؤسسة دالية المجتمعية بدعم من مؤسسة هينرش بل – فلسطين، 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/RDmfd

جدول رقم (2): أبعد السيادة الوطنية على الغذاء

المحور	الأبعاد
الاقتصادي	• تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائياً (الإنتاج المحلي يجب أن يستهلك محلياً) • الاعتبار الأساس في المنفعة القائمة للجميع من مزارعين ومستهلكين • الإنتاج الزراعي يجب أن يكون بواسطة مزارعي الحيازات الصغيرة أو التعاونيات أو المنشآت المملوكة للقطاع العام، كما أن توزيع الغذاء واستهلاكه يجب أن يحكمهما التسعير العادل الذي يأخذ في الاعتبار حقوق ورفاهية المزارعين والمستهلكين على حد سواء.
سياسي – اجتماعي	• حق الأفراد في تقرير النمط الغذائي في الإنتاج والاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الريفي والانتاجي. • تحدي أنماط التجارة الدولية التي تفرض على الأفراد. • الانفكاك عن التحكم الاحتكاري بالبذور الذي يصب بالدرجة الأولى في مصلحة الأجندات التجارية الربحية للشركات. • إعادة التوازن ما بين الريف والمدينة، لأن الحاصل الآن قام بتدمير اقتصاديات الزراعة. • القضاء على سياسة الإغراق السلعي الذي تمارسه الشركات الإسرائيلية وسائر الشركات الأجنبية والاحتكارية، من خلال إغراقها الأسواق المحلية بسلعها الزراعية المدعومة، وبالتالي الرخيصة بشكل مصطنع، ما أدى ويؤدي إلى عملية تدمير متواصلة للمزارعين الصغار. • إحياء الإرث الثقافي من خلال التقنيات الفلاحية التقليدية والزراعية المحلية، التي تحمل كماً هائلاً من المعرفة والحكمة والمهارات المتوارثة، وهي تجسد تطور التوازن الكبير الذي كان قائماً إلى حد كبير بين المجتمع البشري والمحيط الحيوي.
صحي	• انتاج غذاء صحي ذو جودة جيدة وينسجم مع التراث والثقافة المحليين، والابتعاد عن الغذاء الدخيل على المجتمع (الوجبات السريعة وغيرها)
بيئي	• رفض الزراعات الصناعية القائمة على الهندسة الوراثية وما يسمى "الثورة الخضراء" المكثفة كيميائياً.

ووفقاً للمؤشرات الوطنية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وفلسطين المحتلة، نلحظ أن هنالك مجموعة من العناوين الأساسية التي تشكل مدخلاً لتعزيز فرضية ضرورة التوجه نحو السيادة على الغذاء في مقابل التوجه للأمن

الغذائي، على الأقل في البعد الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد المحلي، لا على صعيد الاقتصاد الكلي. وعلى الرغم من أن الأردن، دون فلسطين المحتلة ولبنان، قد قطع شوطاً وفقاً للمؤشر الذي تتبناه وزارة الزراعة الأردنية (مؤشر الأمن الغذائي)، حيث كان ترتيب الأردن عالمياً في هذا المؤشر 49، بينما في عام 2022 تحسن الترتيب ليصل إلى المرتبة 47، ومن المتوقع أن يكون في التقرير القادم بين المرتبتين 43 و45.[41]

يتفق معد الورقة مع التوجه الذي يقول أن السيادة الغذائية ليست بالضرورة تطابق الاكتفاء الذاتي الغذائي أو الإنتاج الذاتي الغذائي، ففي "عالم الديمقراطية الغذائية" تصبح السيادة على الغذاء شرطاً أساسياً للأمن الغذائي، بمعنى أن تكون السياسات الضامنة للأمن الغذائي في بلد ما مستقاة من خيارات المجتمعات المحلية، التي تحدد الإنتاج والاستهلاك بما يتلاءم مع الاعتبارات البيئية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.[42]

تعتبر أبرز العناوين التي تتقاطع مع هدف هذه الورقة للنقاش في إشكالية السيادة على الغذاء مقابل الأمن الغذائي (بناء الحجة) هي: نسب البطالة (تحديداً بين صفوف الشباب)، الحيازات الزراعية غير المستغلة، ميزان الصادرات والواردات، الموازنة المرصودة للزراعة.

تسخير القوى العاملة في القطاع الزراعي

كنا قد ذكرنا سابقاً أن المنطقة العربية كانت قد سجلت أعلى معدّل بطالة عالمياً في عام 2022 بنسبة 12%.[43] مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن هذه البيانات تتناول العمل المهيكل (وظائف بدوام كامل)، في حين الحديث عن العمل غير المهيكل أو المنظم، تصبح الأرقام مضاعفة، فوفقاً لمنظمة العمل الدولي ولغاية العام 2020 يوجد حوالي 2 مليار عامل في العمل غير المنظم، وهو ما يشكل 62% من العاملين حول العالم، ويشكلون 90% من مجموع العاملين في الدول التي تعتبر الأجور فيها متدنية جداً، وغالبيتهم من الإناث.[44] وتشكل العمالة في القطاع الزراعي نسباً عالية في العمل غير المهيكل\المنظم، لعدة اعتبارات منها أن الإنتاج الزراعي في الدول العربية تحديداً في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وفلسطين المحتلة هو إنتاج أسري، وإنتاج موسمي، بالإضافة لغياب الجهات التمثيلية بالمجمل لفئات المزارعين.

---

[41]- من مقابلة أجريت مع عمران صوالحة – مهندس في وزارة الزراعة الأردنية (قسم المتابعة الفنية) | أجريت في تاريخ 24 آب 2025.

[42]- حسين، حسام. "الاعتماد الكثيف على استيراد الغذاء بينما يروج المجتمع المدني للسيادة على الغذائية". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص205

[43]- نعمة، أديب. "الحق في الغذاء: إطار مفهومي ومقترحات عملية للمجتمع المدني"– راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص23

[44]- International Labour Organization. "ILO brief: COVID-19 crisis and the informal economy - Immediate responses and policy challenges". May 2020, Please check the following link: https://bit.ly/38UYto4

كان الدكتور عاكف الزعبي قد أوضح أن القطاع الزراعي في الأردن يسجل أعلى نسبة من العمالة غير النظامية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تمثل النساء العاملات بشكل غير رسمي نحو 16%، في حين تصل نسبة الرجال إلى 5%. كما أشار إلى أن غالبية العمال في القطاع الزراعي هم موسميون أو عرضيون، أو ينتمون إلى أسر تعمل في الزراعة.[45] يمكن القول أن عدد العاملين\ات في القطاع الزراعي الأردني حوالي 35 ألفًا في القطاع الرسمي، لكنه أيضًا يضم قطاعًا غير رسمي لا يتم إحصاؤه بشكل دقيق. يشغل القطاع الزراعي ما بين 65 ألف عامل دائم، بين أردنيين ووافدين، إضافة إلى عمالة موسمية قد تصل بالعدد الإجمالي إلى نحو 80 ألف عامل. كنا نسعى إلى رفع العدد إلى 120 ألف ضمن خطة وزارة الزراعة، لكن العمالة الأردنية تشكل وحدها نحو 35 ألف عامل، أي ما يقارب 4–5% من إجمالي القوى العاملة[46].

أما بخصوص لبنان، في تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في العام 2021 حول تقييم ظروف العمل غير المنظم والأوضاع الهشة للفئات المهمشة في لبنان، كشف التقرير عن نسب صادمة فيما يتعلق بالعمالة في القطاع الزراعي، حيث أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي تقدر بحوالي 8.8%، منهم 95,3% يعملون بشكل غير منظم.[47]

أشارت بعض الأدبيات إلى أنه وفي العام 2004 كانت الزراعة تستخدم 6.5% من القوى العاملة اللبنانية، مع الإشارة في حينها إلى أن الرقم آخذ في الانخفاض، ومع ذلك ووفقاً للتعداد في العام 2010 الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة، كان يوجد 170 ألف حيازة زراعية في لبنان أي أن 15% من الأسر اللبنانية تستفيد من الدخل النقدي أو العيني من الزراعة.[48] هذه المعطيات تتطلب منا التمحيص في تفاصيلها والبحث بشكل نوعي لفهم طبيعة القطاع الزراعي والعاملين فيه ضمن الإطار المنظم وغير المنظم. يقول الدكتور زياد ياغي حول هذه المسألة: "غالبية اليد العاملة في القطاع الزراعي اللبناني هي يد عاملة أجنبية، أو عمال سوريون. وبالتالي، يتم تنظيم العمل الزراعي غالباً عبر وسطاء وأطر غير مؤسساتية، ودون أي شكل من أشكال العمل النقابي. هذه الظاهرة ذات جذور تاريخية، إذ كان العمال الزراعيون في لبنان محرومين من الانخراط في النقابات أو شبكات التواصل الاجتماعي".[49]

لكن الموضوع في لبنان أعقد من ذلك، ويعود لمراحل تاريخية سابقة، حيث أنه وعند تأسيس الضمان الاجتماعي في عام 1959، لم ينخرط المزارعون في نظام الضمان الاجتماعي، وهذه مسألة في غاية الأهمية لفهم بنية التركيبة الخاصة بالعاملة

---

[45]- من الموقع الالكتروني لمجلس الأعيان الأردني. "زراعة الأعيان تبحث تحديات العمالة في القطاع الزراعي". نشر في تاريخ 18 آب 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/yHvGE

[46]- المصدر السابق.

[47]- منظمة العمل الدولية. " تقييم ظروف العمل غير المنظم والأوضاع الهشة للفئات المهمشة في لبنان: مسح للبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين". بيروت، 2021، ص52. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/pAihD

[48]- حمادة، كنج. "الزراعة في لبنان: ديناميات الانكماش في غياب الرؤية والسياسات العامة". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص216

[49]- من مقابلة أجريت مع زياد ياغي - محاضر في كلية التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت | أجريت في تاريخ 8 أيلول 2025.

في القطاع الزراعة، حيث أدى ذلك إلى تشكيل هيكلية غير متجانسة قائمة على علاقات عائلية وقبلية، وعلاقات تعتمد على العنف الذكوري أحياناً.[50] وفي خمسينيات وستينيات القرن الماضي كان نحو خمسين بالمئة من اليد العاملة في لبنان تعمل في القطاع الزراعي، وكان للدولة دور في دعم مشاريع تنموية زراعية. ومع ذلك، انخفض هذا الرقم إلى نحو 25% نتيجة تحولات سياسية واقتصادية، كما انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي[51].

في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل الحرب كانت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد كشفت عن التوزيع النسبي للنساء والرجال (15 سنة فأكثر) العاملين حسب المهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2022، إذ يتبين أن 4.4% من الرجال يعملون في الزراعة والصيد، في حين 2.7 من الإناث،[52] وهو تراجع ملحوظ في المشاركة بالعمالة الزراعية عن السنوات التي سبقتها، وجاءت حرب الإبادة لتصبح النسب غائبة تحديداً مع تدمير القطاع الزراعي بشكل شبه كامل في قطاع غزة وتحييده والاستمرار في تدميره في الضفة الغربية. أما بخصوص العمل غير المنظم في القطاع الزراعي، تفيد البيانات أن القطاع الزراعي يضم حوالي 23% من إجمالي المنشآت غير المنظمة، مقابل 2% من المنشآت المنظمة. وبذلك تشكل المنشآت الزراعية غير المنظمة ما نسبته 95% من إجمالي المنشآت الزراعية،[53] وهو ما يعني أن العاملين تحت مظلة هذا القطاع هم من العمالة غير المنظمة.

تأتي هذه النسب والأرقام لتعكس أن نظام العمالة الزراعية في الدول الثلاثة، يحتاج إلى تنظيم بشكل أوسع، وتمثيل نقابي أعلى. يضاف إلى ذلك المؤشرات التي أشرنا لها حول البطالة في الدول الثلاثة (21.3% في الأردن، 29.6% في لبنان، حوالي 50% في فلسطين المحتلة)، فإن العنصر البشري (رأس المال البشري) من الممكن توجيهه نحو القطاع الزراعي، خصوصاً في ظل وجود مساحات مهولة غير مستغلة زراعياً، وهو ما سنستعرضه في الجزئية التالية.

حيازات زراعية غير مستغلة

يأتي بعد توفر رأس المال البشري، الأراضي الزراعية كأصول للتنمية والإنتاج الزراعي، وهي مسألة في غاية الأهمية، تحديداً لأصحاب الحيازات الصغيرة. عند مراجعة المؤشرات الوطنية لكل دولة، تبين أنه وعلى صعيد الأردن، ووفقاً للتعداد الزراعي الأخير الذي أُجري عام 2017، نجد أن هنالك حوالي نحو مليونين و818 ألف دونم مستغلة في الزراعة.[54] ويبلغ عدد الحيازات الزراعية حوالي 107 آلاف حيازة، منها ما يقارب 75 ألف حيازة نباتية بمساحة إجمالية تصل إلى مليونين و204

---

[50]- المصدر السابق.

[51]- المصدر السابق.

[52]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2023، قاعدة بيانات القوى العاملة 2022. رام الله – فلسطين.

[53]- الصوراني، غازي. "القطاع الاقتصادي غير المنظم في فلسطين أو ما يطلق عليه اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي". نشر على موقع بوابة الهدف الإخبارية. نشر في تاريخ 9 أيلول 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/xRGlo

[54]- دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. " الجداول الإحصائية للتعداد الزراعي 2017 – عدد ومساحة الحيازات الزراعية حسب نوع الحيازة والمحافظة". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/1UnEK

آلاف دونم، فيما تتراوح الحيازات الحيوانية بين 25 و27 ألف حيازة بمساحة تقارب 61 ألف دونم.[55] وهناك أيضاً حيازات مشتركة تجمع بين الإنتاج النباتي والحيواني، ويبلغ عددها حوالي 6,495 حيازة بمساحة تقدر بـ552 ألف دونم[56] (انظر/ي الجدول رقم 1). ومن الملفت للانتباه تصريح وزير البيئة ووزير الزراعة المكلف أن المصادر الارضية الزراعية وتوزيعها في المملكة والتي كانت تقدر بِ (9) مليون دونم اي ما يعادل 10% من المساحة الكلية للمملكة حيث جاءت النتائج بعد المراجعة الشاملة لكافة المعلومات الخاصة بالموارد الارضية الزراعية المتاحة واعادة تقييمها، يتوفر بما يقدر ب 52 مليون دونم قد تكون قابلة للزراعة في حال توفر مياه الري واجراء بعض الاستصلاح عليها.[57]

ويرى البعض أن الحيازات الزراعية الصغيرة تقل تدريجياً لصالح كبار المستثمرين، تحديداً أن وهناك أيضاً مشكلة تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ سكنية. على سبيل المثال، مناطق واسعة في إربد كانت تُزرع بالقمح، تحولت اليوم إلى إسكانات وفلل. كذلك في عمان، وتحديداً وادي السير، الذي كان منطقة زراعية مهمة، انتهت الزراعة فيه تقريباً باستثناء مساحات صغيرة جداً. وبالتالي، الحيازات الصغيرة في تراجع مستمر، وإذا استمر الحال فقد تختفي خلال العقود القادمة[58]. المزارع الصغير اليوم يعتمد غالباً على الزراعة كمصدر دخل موسمي، ومع التغير المناخي وضعف مواسم الأمطار لم يعد ذلك مجدياً، بل أصبح خاسراً. لهذا السبب نجد أن كثيرين يعزفون عن الاستمرار في الزراعة ما لم تتغير سياسات وزارة الزراعة[59].

جدول رقم (3): توزيع الحيازات الزراعية في الأردن وفقاً لنوع الحيازة على المحافظات الأردنية

Governorate	نباتية وحيوانية Crops and Livestock		حيوانية Livestock		نباتية Crops		المجموع Total		المحافظة
	مساحة Area	عدد No.	مساحة Area	عدد No.	مساحة Area	عدد No.	مساحة Area	عدد No.	
Amman	233829	1 013	8060	3 021	200 603	7 239	442492	11 273	العاصمة
Balqa	4061	202	2487	1 713	201 668	6 314	208215	8 229	البلقاء
Zarqa	17804	219	22459	1 968	233 584	1 755	273847	3 942	الزرقاء
Madaba	9645	409	3790	1 161	65 845	3 329	79280	4 899	مادبا
Irbid	24566	1 353	16912	5 109	398 185	28 427	439662	34 889	اربد
Mafraq	55420	605	3704	3 658	498 240	4 544	557364	8 807	المفرق
Jerash	8331	488	317	1 004	89 451	6 906	98099	8 398	جرش
Ajloun	3529	268	294	706	56 552	6 166	60376	7 140	عجلون
Karak	106385	1 015	2281	2 451	162 439	6 759	271105	10 225	الكرك
Tafielah	19976	279	591	822	36 691	1 925	57258	3 026	الطفيلة
Ma'an	65040	473	411	2 313	169 069	1 620	234520	4 406	معان
Aqaba	4194	171	399	1 869	91 787	433	96380	2 473	العقبة
Total	**552781**	**6 495**	**61705**	**25 795**	**2204111**	**75 417**	**2818598**	**107 707**	**المجموع**

[55]- المصدر السابق.

[56]- المصدر السابق.

[57]- وزارة الزراعة الأردنية. "الزراعة: 52 مليون دونم قابلة لزراعة الحبوب والأعلاف". نشر في تاريخ 9 فبراير 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/QOBo2

[58]- من مقابلة عبدالله الخوالدة، ذكرت سابقاً.

[59]- المصدر السابق.

أطلقت وزارة الزراعة نظاماً إلكترونياً جديداً يُسمى بِ "نظام الحيازات الزراعية"، يهدف إلى تحديث البيانات بشكل دوري، لكن حتى اللحظة لم يصدر عنه تقارير رسمية.[60] ونظرًا لوجود أراضٍ زراعية ذات إنتاجية عالية غير مستغلة، فقد عملت وزارة الزراعة على تفعيل دور "الإقراض الزراعي". فقد كان حجم القروض الممنوحة سابقًا حوالي 50 مليون دينار، وارتفع خلال السنوات الأخيرة إلى 110 ملايين، منها 60 مليونًا قروض بدون فائدة، خاصة لدعم الشباب أصحاب الحيازات الصغيرة جدًا (3–4 دونمات)[61].وتشترط الوزارة على المتقدمين تقديم دراسة جدوى، وفي حال نجاح المشروع قد يتحول القرض إلى منحة. كما تم دعم مشاريع صناعات غذائية، حيث تستهدف الوزارة إنشاء نحو 30 مصنعًا في مختلف المناطق، بشرط أن تشغل هذه المصانع أبناء المنطقة. وتقدم الوزارة دعمًا قد يشمل بدل إيجار، شراء خطوط الإنتاج، أو حتى تغطية جزء من تكاليف الكهرباء. وقد يصل حجم الدعم السنوي لبعض المشاريع إلى مليون دينار مقابل تشغيل 20–25 عاملًا محليًا[62].

هذا لا يعني عدم وجود ملاحظات على صندوق الإقراض الزراعي، فالحصول على التمويل يتطلب إجراءات معقّدة، والقروض نفسها ليست بلا مخاطر، إذ قد يخسر المستفيد مشروعه من دون أن يجد شبكة أمان من صندوق المخاطر. بعض صغار المزارعين استفادوا من هذه القروض، لكن بالنسبة للشباب الباحثين عن تأسيس مشاريع زراعية جديدة، فإن أثر الصندوق محدود[63]. ما يحتاجه المزارع الصغير ليس التمويل فقط، بل أيضاً دعماً فنياً يساعده على اختيار المحاصيل المناسبة للظروف المناخية وندرة المياه وارتفاع درجات الحرارة. كذلك، فإن توفير قنوات تسويق منظّمة سيكون ذا أثر بالغ، خصوصاً إذا ساعدت مؤسسات التسويق الزراعي على إدخال محاصيل نوعية جديدة تبتعد عن الزراعات التقليدية ضعيفة الجدوى[64].

في هذا السياق، تبرز مشكلة غياب الإرشاد الزراعي الفعّال، فوزارة الزراعة تمتلك محطات وكوادر إرشادية في مختلف المحافظات، لكن غالبية هذه الكوادر قديمة ولا تحصل على تحديثات أو تدريبات متواكبة مع التطورات المناخية والتقنية. حتى المبادرات التي تُعقد أحياناً تكون مركزة في مناطق محدودة أو في العاصمة، فلا تصل إلى جميع المزارعين[65].

كما ويرى بعض المختصين أن فقدان الأراضي الزراعية الخصبة أحد أخطر التهديدات للأمن الغذائي الأردني. مناطق مثل البيادر ومرج الحمام وأم السماق كانت من أغنى الأراضي بالقمح، لكنها تحولت إلى مناطق سكنية[66]. على الرغم من الجهود

---

[60]- من مقابلة عمران صوالحة، ذكرت سابقاً.

[61]- المصدر السابق.

[62]- المصدر السابق.

[63]- من مقابلة عبدالله الخوالدة، ذكرت سابقاً.

[64]- المصدر السابق.

[65]- المصدر السابق.

[66]- من مقابلة أجريت مع ربيع ازريقات – مزارع وناشط في مجال الزراعة | أجريت في تاريخ 21 أيلول 2025

المبذولة من خلال صندوق الإقراض الزراعي ودعم المشاريع الصناعية لتشغيل الشباب والمزارعين الصغار، يبقى أثر هذه المبادرات محدودًا بسبب الإجراءات المعقدة، ضعف الدعم الفني والإرشادي، ونقص قنوات التسويق الفعّالة. كما يشكل فقدان الأراضي الزراعية الخصبة تهديدًا طويل المدى للأمن الغذائي.

أما في الجمهورية اللبنانية، وحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية، تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أكثر من 683 ألف هكتار، وتؤكد الإسكوا أن 33% من مساحة لبنان قابلة للزراعة، بينما تُقدَّر الأرض المزروعة حالياً بأقلّ من 200 ألف هكتار فقط، 48% منها مرويّة.[67]وعند مراجعة عدد الحيازات الزراعية وفقاً للنوع، تبين أن هنالك 169,512 حيازة، منهم 15,799 حيازة يمارسون تربية الماشية.[68] (انظر\ي الجدول رقم 4)

وبخصوص الحيازات الزراعية، تعتبر الحيازات الكبيرة نادرة في لبنان، فهي لا تتعدى 10 إلى 12% من مجموع الأراضي الزراعية، البقية يملكون أراضي صغيرة أو متوسطة لا تتجاوز في الحد الأقصى عشرة آلاف متر مربع، أي هكتاراً واحداً تقريباً، والغالبية العظمى فهي حيازات صغيرة لا تتجاوز خمسة دونمات (أي أقل من خمسة آلاف متر مربع)[69].

جدول رقم (4): توزيع أعداد الحيازات الزراعية في لبنان وفقاً لحجم الحيازة

[67]- أيوب، ندى. "استراتيجية 2025 الزراعية: أسمع كلامك أصدّقك". نشر على موقع الأخبار اللبناني في تاريخ 24 نيسان 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/lN5oT

[68]- موقع وزارة الزراعة اللبنانية – عدد الحيازات وعدد الحيوانات حسب الفصائل وحجم المساحة المزروعة. انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/1dcs1

[69]- من مقابلة نبيل نمر، ذكرت سابقاً.

حجم المساحة المزروعة (بالدونم)	عدد الحيازات	
	المجموع	يمارسون تربية الماشية
دون ارض مزروعة	4,142	3,044
اقل من 1	929	137
من 1 الى 2	26,490	975
من 2 الى 5	51,622	2,329
من 5 الى 10	35,682	2,442
من 10 الى 20	26,269	2,662
من 20 الى 40	13,977	2,187
من 40 الى 60	4,412	838
من 60 الى 80	1,998	404
من 80 الى 100	902	177
من 100 الى 150	1,409	298
من 150 الى 200	557	111
من 200 الى 500	835	142
اكثر من 500	288	53
المجموع	**169,512**	**15,799**

بالمجمل، تشير بعض الأدبيات إلى أن قطاع الزراعة في لبنان هو قطاع راكد ويواجه عدة تحديات، منها تجزئة الأراضي، الافتقار إلى التعاونيات الفعالة، الخدمات الإرشادية الضعيفة، والبنية التحتية وممارسات ما بعد الحصاد الهزيلة، وهيمنة التجار على سلاسل القيمة الزراعية، وارتفاع أعمار المزارعين، والتحديث والتكيف البطئ مع التكنولوجيا الجديدة، وعدم وجود سياسة زراعية مناسبة يمكنها دعم تطور القطاع ونموه.[70]

عبر المقابلات الميدانية، يفيد مختصون أن المساحات الصالحة للزراعة تُقدَّر بحوالي 250 ألف هكتاراً، أما المساحات المزروعة فعلياً بالمحاصيل الموسمية والدائمة (كالأشجار المثمرة والبيوت البلاستيكية وغيرها)، فقد بلغت نحو 270 ألف هكتار وفق إحصاءات 2021–2022، وهذا يعادل تقريباً 25% من مساحة لبنان[71]. لكن بالمقابل، إذا أخذنا الأراضي الصالحة للزراعة كمقياس، يمكن القول إن حوالي 50% منها فقط هو مستغل، وبالمجمل تمثل الأراضي الصالحة للزراعة نحو 14% من إجمالي مساحة لبنان. وبالتالي ما يُستخدم زراعياً من هذه النسبة يصل إلى أكثر من 50% تقريباً بحسب الإحصاءات الأخيرة[72].

[70]- حمادة، كنج. "الزراعة في لبنان: ديناميات الانكماش في غياب الرؤية والسياسات العامة". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص215

[71]- من مقابلة لارا واكيم، ذكرت سابقاً.

[72]- المصدر السابق.

يعاني قطاع الزراعة في لبنان من ركود وتحديات هيكلية مثل تجزئة الأراضي، ضعف الخدمات الإرشادية، والتحديث البطيء للتكنولوجيا، مما يؤدي إلى استغلال حوالي نصف الأراضي الصالحة للزراعة فقط. هذا يشير إلى الحاجة الملحة لسياسات ودعم مؤسسي لتعزيز الإنتاجية والاستفادة الكاملة من الإمكانات الزراعية.

على صعيد فلسطين المحتلة، ووفقاً للتعداد الزراعي الأخير في العام 2021، وقبل بدء حرب الإبادة والتطهير العرقي، بلغ عدد الحائزين والحائزات الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشير بيانات العام الزراعي 2021/2020 إلى أن إجمالي عدد الحائزين والحائزات الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 140,568حائزاً/ة .وقد استحوذت الضفة الغربية على الحصة الأكبر من هذا العدد، حيث سجلت 115,814حائزاً/ة، أي ما نسبته 82.4% من إجمالي الحيازات الزراعية (انظر\ي الجدول رقم 3).[73] في المقابل، بلغ عدد الحائزين والحائزات في قطاع غزة 24,754، وهو ما يمثل نسبة 17.6% من الإجمالي الكلي[74]. في حين بلغت مساحة الحيازات الزراعية في فلسطين حوالي 1.21 مليون دونم كما هي في 1 أكتوبر 2021، منها 1.14 مليون دونم أراضي مزروعة بالمحاصيل الدائمة (البستنة الشجرية) والمحاصيل المؤقتة (الخضراوات والمحاصيل الحقلية) والمروج المؤقتة والمراعي والبور المؤقت والمروج الدائمة والمراعي، بنسبة 94.2% من مساحة الحيازات الزراعية. فيما بلغت مساحة الأراضي غير المزروعة 70,671 دونما تشمل (المباني المستخدمة لأغراض الحيازة، ومساحة الغابات والأشجار الحرجية، والمساحات الأخرى مثل الحدائق والساحات والممرات)، و82 دونما مساحة مستخدمة في الاستزراع السمكي[75]. (انظر\ي الجدول رقم 5)

جدول رقم (5): الحيازات الزراعية وفقاً لجنس صاحب/ة الحيازة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2021

النوع/الحيازة	الإناث	الذكور
الحيازات النباتية	8,430	92,925
الحيازات الحيوانية	1,620	17,887

[73]- الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني. "التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية". فلسطين: رام الله، 2022 ص4

[74]- المصدر السابق.

[75]- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا. "إحصائيات زراعية". انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/18Gxa

الحيازات المختلطة (نباتية وحيوانية)	693	16,520
عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة التي فيها أبقار و / أو جمال	135	2,324
عدد الحيازات الحيوانية والمختلطة التي فيها ضأن و / أو ماعز	1,685	25,549
الحيازات الحيوانية والمختلطة التي فيها دواجن مزارع	111	3,372
خلايا النحل	85	2,162
الحيازات النباتية والمختلطة التي فيها محاصيل حقلية	790	13,388
الحيازات النباتية والمختلطة التي فيها خضراوات	1,124	23,444
الحيازات النباتية والمختلطة التي فيها أشجار بستنة	8,706	100,427

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022، التعداد الزراعي 2021، النتائج النهائية – فلسطين. بيانات غير منشورة

ومن المهم جداً إبراز خصوصية السياق الفلسطيني في هذه الجزئية من الورقة، وعلينا التمييز أن هنالك سياق تاريخي في ظل السياق الاستعماري يختلف من مرحلة لمرحلة، ومن الممكن تقسيم ذلك إلى مرحلتين أساسيتين، منذ العام 1948 ولغاية 1993، ومن العام 1993 إلى اليوم (مرحلتي ما قبل اتفاق أوسلو وما بعدها). قبل تهجير الفلسطينيين في العام 1948، كان بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء حوالي 550 ألف يمثلون 55% من مجموع السكان.[76]

إبان قيام السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو، تم تصنيف الأراضي حسب اتفاقية أوسلو (أ، ب، ج) جاء لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة (ج) والتي تبلغ مساحتها 3,375 ألف دونم، حيث تبلغ مساحة الأراضي التي يستغلها الاحتلال "الإسرائيلي" بشكل مباشر في المناطق المصنفة (ج) حوالي 2,642 ألف دونم وتشكل ما نسبته 76.3% من مجمل المساحة المصنفة (ج).[77] وتسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على 63% منها، فيما بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو 542 كم^2 كما هو الحال في نهاية العام 2021، وتمثل ما نسبته حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من 10% من مساحة الضفة الغربية، وتضرر ما يزيد على 219 تجمعاً

[76]- الصوراني، غازي. "التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية". 2009، ص101.

[77]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض". 2019.

فلسطينياً جراء إقامة الجدار، كما قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي منذ 1967 بمصادرة حوالي 353 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية وتصنيفها كمحميات طبيعية تمهيداً للاستيلاء عليها.[78] فيما تبلغ المساحة المصنفة (أ) حوالي مليون دونم، وتبلغ المساحة المصنفة (ب) حوالي 1,035 ألف دونم، وتبلغ المساحة المصنفة "أخرى" حوالي 250 ألف دونم وتشمل: محميات طبيعية وH1 وH2 في الخليل تم تقسيمها ضمن اتفاقية بروتوكول الخليل)، وصادق الاحتلال "الإسرائيلي" خلال العام 2018 على مصادرة نحو 508 دونمات من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بالفلسطينيين من خلال توسيع الحواجز الإسرائيلية وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين "الإسرائيليين".[79]

وبخصوص قطاع غزة، وقبل السابع من أكتوبر 2023، كان الاحتلال الإسرائيلي يفرض منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم².[80] أضف إلى ذلك أنه خلال الحروب التي نفذت على قطاع غزة المحاصر من الأعوام 2008 ولغاية العام 2014 مع استمرار الهجمات حتى يومنا هذا، دُمِرَت مساحات زراعية شاسعة تقدر بحوالي 50,000 ألف دونم و34,500 دونم على التوالي مع تدمير شبه كامل للبنية التحتية وشبكات الري والآبار الزراعية، وما يقارب 75% من الأراضي الزراعية تم تدميرها واستهدافها أكثر من مرة ولا سيما في حدود المنطقة التي عرفت باسم "المنطقة مقيدة الوصول"، إلى جانب ذلك، استُهدف القطاع الزراعي بعدة طرق ووسائل كان أبرزها عمليات رش المبيدات الكيماوية وفتح السدود الواقعة الى الشرق من قطاع غزة وإغراق الأراضي الزراعية، ففي يناير من العام 2020 تم تدمير محاصيل الخضار على مساحة 2,000 دونم كنتيجة لعمليات الرش حيث قدرت الخسارة حسب وزارة الزراعة بمليون وربع مليون دولار أمريكي، أما نتيجة فتح السدود لنفس الفترة فإن تقارير وزارة الزراعة تشير إلى خسارة تقدر بنصف مليون دولار نتيجة تدمير 920 دونم مزروعة بالخضار.[81] والآن، لا يمكن الجزم بخصوص قطاع غزة ومستقبل الخسائر وما يحتاجه قطاع غزة بعد الحرب على المدنيين عقب السابع من أكتوبر، مما يجعل كافة القطاعات، المالي والزراعي والصحي والتعليمي، مجهولاً تماماً إلى حين أن تنتهي الحرب ويبرز تقييم احتياج التدخلات على كافة الأصعدة.

يبرز السياق الفلسطيني خصوصية شديدة في قطاع الزراعة نتيجة الاحتلال والسياسات التقييدية منذ 1948، مع تقسيم الأراضي إلى مناطق (أ، ب، ج) واحتلال جزء كبير من الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية وفرض قيود شديدة على قطاع غزة. لقد أدت المصادرات، الجدار، المستعمرات، الحروب المتكررة، وتدمير البنية التحتية الزراعية إلى تراجع

---

[78]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى السنوية 46 ليوم الأرض بالأرقام والاحصائيات". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3D34ak5

[79]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض"، 2019.

[80]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3idXUcF

[81]- زيادة، سعد الدين وعلي وافي. "ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا". فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية: مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد- 19. أيلول 2020.

كبير في الإنتاج الزراعي، ما يجعل مستقبل القطاع الزراعي الفلسطيني غير مؤكد ويستدعي تدخلات عاجلة على المستويات المالية والفنية والبنية التحتية بعد توقف العدوان.

الصادرات والواردات والميزان التجاري

عبر مراجعة البيانات الخاصة لكل دولة، نلاحظ أن هناك تشابه كبير بين الحالة الفلسطينية واللبنانية من حيث الواردات والصادرات الزراعية والأثر على الميزان التجاري، في حين أن الأردن تسجل نقلة نوعية من حيث الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع، إلا أن ذلك لا يعني أن هذه السلع قد تكون متاحة لدى المستهلكين في الأردن بشكل وفير. وصل العجز في ميزان الصادرات والواردات الزراعي الأردني تقترب من ال2 مليار دينار أردني في السنوات 2016-2017.[82] (انظر اي الجدول رقم 6).

جدول رقم (6): الصادرات والواردات في التجارة الأردنية بما فيها الغذاء والزراعة

الصادرات	2016	2017	2018
الصادرات الكلية	4396.514	4,504,224	4,674,706
الصادرات الزراعية والغذائية	809.704	792.914	710,892
الواردات			
الواردات الكلية	13,720.37	14,488.61	14,420,27
الواردات الزراعية والغذائية	4,167.10	4,319.45	2,674,785
الميزان التجاري			
الكلى	-9323.86	-10014.382	-9,745.564
الزراعى	-3357.396	-3526.532	-1,963.893

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الاكتفاء الذاتي في الأردن، إلا أن هنالك مجموعة من الأسئلة تبقى معلقة، وهي التي تخص أصحاب الحيازات الصغيرة وحمايتهم، وآليات التسويق، ومدخلات الإنتاج الزراعي، فالمسألة لا تتعلق فقط في الاستهلاك والأمن الغذائي، بل بديمومة ذلك واستمراريته. ووفقاً لخبراء محليين والذين يحتكون مع المزارعين بشكل مباشر، فإن التقارير لا تعكس بدقة وضع صغار المزارعين.[83] فهي تُظهر القطاع الزراعي باعتباره قطاعاً اقتصادياً منتجاً، لكنها لا تُظهر حقيقة معاناة المزارعين الصغار، وقدرتهم المحدودة على الصمود والاستمرارية في الإنتاج مقارنة بأصحاب الحيازات

[82]- وزارة الزراعة الأردنية. "الزراعة بالأرقام: إحصاءات زراعية 2008-2018". مديرية المعلومات والإحصاءات الزراعية. 2018، ص25.

[83]- من مقابلة عبدالله الخوالدة – مهندس زراعي وناشط في المشاريع الدولية والمحلية | أجريت في تاريخ 22 أيلول 2025.

الكبيرة والاستثمارات الضخمة، بالتالي يوجد شريحة واسعة من المزارعين تخسر باستمرار، ويصبح الكثيرون منهم مثقلون بالديون، بينما يترك آخرون الزراعة ويتجهون إلى مجالات مختلفة تماماً[84].

في العودة إلى أبرز المنتجات الزراعية، ووفقاً لتقرير صادر عن دائرة الإحصاءات الأردنية ووزارة الزراعة الأردنية في العام 2022، يتضح لنا أن نسب الاكتفاء الذاتي تتحقق في العديد من المنتجات، انظر/ي الجدول التالي:

جدول رقم (7): أبرز المنتجات الزراعية الأردنية في تحقيق الاكتفاء الذاتي 2018

المنتجات	الإكتفاء الذاتي (%)	الصادرات (طن)	المستوردات (طن)	الإنتاج (طن)
المشمش	206	9,763	-	18,955
الشمام	176	38,332	11	88,929
البندوره	151	204,483	8	606,837
الكوسا	143	24,322	1	80,351
الزهرة	115	6,927	56	54,250
البطيخ	114	13,622	-	111,759
الملفوف	112	5,724	22	52,597
بيض المائدة	108	3,926	90	51,975
الخيار	107	8,530	-	133,290
زيتون محفوظ	106	3,414	1,762	31,700
زيت الزيتون	104	1,077	0	25,421
الباذنجان	103	1,644	-	64,162
البصل	101	1,266	29	108,572
الزيتون	101	1,805	2	162,661
الفول الأخضر	101	139	49	8,836
لحوم الماعز	100	-	-	4,232
حليب الأبقار	100	-	-	408,059
حليب الضأن	100	-	-	97,080
حليب الماعز	100	-	-	13,744
لبنة	100	-	-	16,861
بيض التفقيس	100	-	-	30,760

من المهم جداً الإشارة إلى أنه وعلى سبيل المثال، كانت دول الخليج قد عملت على تعزيز أمنها الغذائي والاعتماد أكثر على الإنتاج المحلي، مما قلّل من اعتمادها على المنتجات الأردنية، خصوصاً تلك التي لدينا فيها فائض إنتاج مثل الطماطم

[84]- المصدر السابق.

والخيار والفلفل والباذنجان، هذا كله أدى إلى تراجع الحيازات الزراعية في الفترة ما بين 2011 و2016.[85]هذا يعني أن الاعتماد على التصدير وتسخير القطاع الزراعي لهذا الاتجاه بشكل أساسي، قد يهدد قيمة الأراضي الزراعية مستقبلاً.

يبقى في الأردن مشكلتان رئيسيتان فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، الأولى مشكلة المياه، والثانية مشكلة التسويق والتصدير. بالنسبة للمياه فهي مسألة معقدة جداً وتحتاج إلى جهد كبير للتوضيح. أما فيما يتعلق بالتسويق، فالأردن لا يمتلك ميناءً بحرياً كبيراً سوى ميناء العقبة، وهو صغير نسبياً وبعيد عن الأسواق الاستهلاكية الكبرى مثل أوروبا.[86] سابقاً، كان وصول المنتجات إلى السوق الأوروبية يتم عبر الأراضي السورية ثم تركيا، لكن بعد الأحداث السياسية في 2011 وإغلاق الحدود، باتت الأمور معقدة.[87]

كما أن هنالك استغلال من قبل كبار المزارعين لصغار المزارعين، إذ غالباً يبيعون محاصيلهم بأسعار زهيدة جداً لصالح كبار الموردين في السوق المركزي، حيث تُبخس أسعار منتجاتهم بشكل يضر بهم. أحياناً نجد المزارعين يرمون محاصيلهم أو يبيعونها كعلف للمواشي بدلاً من نقلها إلى السوق، لأن تكلفة النقل أكبر من العائد. هذه أزمة حقيقية تضعف قدرة صغار المزارعين على الاستمرار[88].

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه ووفقاً لمصادر في وزارة الزراعة الأردنية، فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي، فإن النسبة العامة في الأردن تبلغ 65%.[89]مع الإشارة إلى أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي ووفقاً للتعداد الزراعي الأخير في الأردن (2018) وصلت حوالي 5.6%،[90] مع أهمية توضيح أننا إذا ما أخذنا الصناعات التحويلية والغذائية والنقل والتصدير وسلاسل القيمة المرتبطة بالإنتاج الزراعي، فإن مساهمة القطاع الزراعي ترتفع لتصل إلى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي.[91]

يتألف القطاع الزراعي في الأردن من 55% من الماشية و45% من المحاصيل، وتتبع الحكومة الأردنية استراتيجية الإنتاج المحلي أو الإنتاج داخل البلد (الاكتفاء الذاتي من الغذاء)، حيث أنه وتاريخياً، في السبعينيات استمر الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى بعض الواردات الغذائية المتفرقة، بينما انخفض الإنتاج المحلي تدريجياً نظراً لمحدودية الموارد المائية والنمو السكاني والتوسع الحضري مما أدى إلى انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة.[92] في دراسة نشرت في العام 2019، أشارت الدراسة إلى أنه يتم استيراد أكثر من 90% من المواد الغذائية المستهلكة في الأردن من الخارج، إلا أن الحكومة

---

[85]- من مقابلة عمران صوالحة، ذكرت سابقاً.

[86]- المصدر السابق.

[87]- المصدر السابق.

[88]- من مقابلة عبدالله الخوالدة، ذكرت سابقاً.

[89]- من مقابلة عمران صوالحة، ذكرت سابقاً.

[90]- وزارة الزراعة الأردنية. "الزراعة بالأرقام: إحصاءات زراعية 2008-2018". مديرية المعلومات والإحصاءات الزراعية. 2018، ص3.

[91]- من مقابلة عمران صوالحة، ذكرت سابقاً.

[92]- حسين، حسام. "الاعتماد الكثيف على استيراد الغذاء بينما يروج المجتمع المدني للسيادة على الغذائية". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص208

تواصل دعمها لعناصر الاكتفاء الذاتي الغذائي والاستثمار في القطاع الزراعي من خلال الحوافز الاقتصادية وتحديداً عبر: الدعم للمواد الغذائية المخصصة للاستهلاك المحلي، دعم أسعار الشراء للأغذية المنتجة محلياً.[93]

أما بخصوص الجمهورية العربية اللبنانية، يتبيّن أن لبنان صدّر في العام 2024 بقيمة 2.7 مليار دولار واستورد بقيمة 16.9 مليار دولار، وهو ما يعكس عجز مهول جداً في الميزان التجاري بالمجمل، شكّلت منها صناعة الأغذية بقيمة 1.2 مليار دولار، والمنتجات الحيوانية بقيمة 840 مليون دولار، وتشير الإحصاءات أن حاجات الغذاء تقترب من 3 مليارات دولار من مجمل فاتورة الاستيراد[94]. يصف خبراء هذا الواقع بأن لبنان يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد، إذ إن حوالي 80% من المواد الغذائية الأساسية يتم استيرادها من الخارج. هذا يلخّص إلى حد كبير واقع الزراعة حالياً في لبنان، وهوا ما يستدعي الحاجة الملحّة إلى تحرّك سريع لمواجهة المخاطر المناخية والاقتصادية والسياسية والأمنية[95]. وتعتبر أبرز السلع الزراعية المستوردة هي القمح، يليها الأعلاف الحيوانية، ثم الحبوب الأخرى.[96] أما بالنسبة للخضار، فلبنان يحقق اكتفاءً نسبياً في فترة الربيع وبداية الصيف، بل ويتم التصدير أحياناً، لكن في بقية الفترات الزمنية وخاصة بين الصيف والشتاء، يضطر البلد إلى استيراد معظم الخضار لتغطية الطلب اليومي[97].

كانت دراسات سابقة قد أشارت إلى أنه ومنذ الخمسينيات، أدى الطلب المتزايد على الفواكه والحمضيات في الخليج إلى تسريع تحول الزراعة في لبنان لتكون تصديرية، وتعتبر عملية إخضاع الزراعة للتجارة بهذا الشكل المبكر، قد أفادت التجار من الميزة النسبية لإنتاج الفاكهة في لبنان. وبالمثل، استفادت الاستثمارات الزراعية – الصناعية الكبيرة من التكاليف المرتفعة لدخول المنافسين، ضمن نظام يفرض على أصحاب المشاريع تكوين شبكات اجتماعية وعلاقات سياسية مهمة لخفض التكاليف والحماية من المنافسة.[98]

وللتمييز بين الإنتاج النباتي وعلى صعيد الشق الحيواني، يعتمد لبنان بشكل كبير على الاستيراد لغياب المراعي الكافية للحوم الحمراء مثلاً.[99] أما بالنسبة للدواجن والبيض، فالأمر يختلف من عام لآخر تبعاً للتكاليف التي يتحملها المزارعون.[100] أما قيما يتعلق بالثروة السمكية، فإن حجم استيرادها ليس كبيراً مقارنةً بالمنتجات الزراعية مثل الخضار والفواكه والبقوليات، حيث يشكّل الاستيراد فيها النسبة الأكبر بكثير مقارنة مع الثروة الحيوانية.[101] والإنتاج الحيواني، فيمكن القول إن الإنتاج النباتي

---

[93]- المصدر السابق، نفس الصفحة.

[94]- وهبة، محمد. "حاجات الغذاء ليست بذات الكلفة، إذ لا تمثّل أكثر من 3 مليارات دولار من مجمل فاتورة الاستيراد". نشر على موقع جريدة الأخبار اللبنانية. نشر في تاريخ 11 آذار 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/18K75

[95]- من مقابلة أجريت مع نبيل نمر – دكتور محاضر في وقاية النبات ودراسات تأثير التغير المناخي في جامعة الروح القدس | أجريت في تاريخ 25 آب 2025.

[96]- المصدر السابق.

[97]- المصدر السابق.

[98]- حمادة، كنج. "الزراعة في لبنان: ديناميات الانكماش في غياب الرؤية والسياسات العامة". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص218

[99]- من مقابلة أجريت مع نبيل نمر، ذكرت سابقاً.

[100]- المصدر السابق.

[101]- المصدر السابق.

يشكل حوالي 60% إلى 65%، فيما يشكل الإنتاج الحيواني نحو 35% إلى 40%.[102] ويرتكز الإنتاج النباتي بشكل أساسي على محاصيل مثل البطاطا والبندورة، بالإضافة إلى الزيتون، ومن الفواكه العنب والتفاح.[103]

ولا تقف مسألة السياسات الزراعية عند عائق الاستيراد والتصدير فقط، حيث إذا نظرنا إلى الرزنامة الزراعية (الدورة الزراعية)، نجد في لبنان على سبيل المثال، فمن المفترض أن تنظّم دخول المنتجات الزراعية المستوردة بحسب مواسم الإنتاج المحلي. لكن عملياً يُسمح أحياناً بإدخال الطماطم في الوقت نفسه الذي يكون فيه المزارع اللبناني ينتج الطماطم، هذا يضر بالإنتاج المحلي ويُفقد الرزنامة الزراعية معناها.[104] يقول زياد ياغي حول هذه المسألة: " ما يحصل في لبنان مشابه لما نراه في تونس. هناك مساحات شاسعة مخصصة لزراعة الزيتون، لكنها لا تستهدف تلبية السوق المحلية بقدر ما تستهدف التصدير إلى الخارج، مثل السوق الإسبانية. هذا يعكس نمطاً ثابتاً منذ عقود، حيث الأرض والمزارع في لبنان تصبح مأجورة ومرهونة للأسواق الخارجية، والسياسة الزراعية تركز على دعم ما يمكن تصديره، لأن ذلك يولد دخلاً للمزارع والدولة على حد سواء".[105]

يرى خبراء أن إن الطبيعة الجبلية للبنان وتنوع تضاريسه من السواحل إلى المرتفعات تجعل من الصعب اعتماد نموذج زراعي موحد يمكن تطبيقه على مستوى البلاد. فاختلاف المناخات المحلية، وأنماط التربة، ومستويات الأمطار، يفرض واقعًا زراعيًا متباينًا من منطقة إلى أخرى، ويؤثر مباشرة في نوعية المحاصيل وأساليب الزراعة الممكنة.[106] لذلك، فإن تبني استراتيجية زراعية مناطقية يعدّ الخيار الأنسب، بحيث تُبنى السياسات الزراعية على خصوصيات كل منطقة ومواردها الطبيعية، مع مراعاة احتياجات سكانها وأساليبهم الزراعية التقليدية. إن هذا النهج يتيح تحقيق كفاءة أكبر في استخدام الموارد، ويعزز من فرص الوصول إلى تنمية زراعية متوازنة ومستدامة على المستوى الوطني[107].

يبين الواقع الزراعي في لبنان اعتماد البلاد الكبير على الاستيراد لتغطية احتياجاتها الغذائية، حيث تشكّل المواد الغذائية المستوردة نحو 80% من الاستهلاك المحلي، مع اكتفاء جزئي محدود خلال بعض المواسم. منذ الخمسينيات، تحولت الزراعة اللبنانية نحو التصدير، ما أفاد التجار والمستثمرين الزراعيين على حساب السوق المحلية، في حين يشكل الإنتاج النباتي حوالي 60–65% والإنتاج الحيواني نحو 35–40% من إجمالي الإنتاج الزراعي، مع اعتماد كبير على الاستيراد للثروة الحيوانية، خصوصًا اللحوم. كما أن السياسات الزراعية الحالية أضعفت الإنتاج المحلي نتيجة السماح بدخول المنتجات المستوردة خلال فترات الإنتاج المحلي، ما يضعف فاعلية الرزنامة الزراعية ويعكس تركيزًا على التصدير. ومن أجل تحقيق

[102]- من مقابلة أجريت مع لارا واكيم - مديرة مركز التعلم المستمر في جامعة الروح القدس (الكسليك) - شغلت منصب نائبة مدير المركز الأعلى للأبحاث بين عامي 2019 و2021، كما تولّت عمادة كلية العلوم الزراعية وعلوم الغذاء من عام 2013 حتى 2019 | أجريت في تاريخ 29 آب 2025.

[103]- المصدر السابق.

[104]- المصدر السابق.

[105]- من مقابلة زياد ياغي، ذكرت سابقاً.

[106]- المصدر السابق.

[107]- المصدر السابق.

تنمية زراعية متوازنة ومستدامة، يقتضي الوضع اللبناني اعتماد استراتيجيات زراعية مناطقية تراعي التنوع الجغرافي والمناخي لكل منطقة واحتياجات السكان ومواردهم الطبيعية.

وفي فلسطين المحتلة، وصل العجز في الميزان التجاري بحلول العام 2024 حوالي 6 أضعاف، إذ أن الصادرات من السلع شكلت حوالي 1,521,387.9 دولار أمريكي، في مقابل الواردات التي شكلت حوالي 8,270,535.3 دولار أمريكي، أي بعجز مقادره 6,749,147.4 – دولار أمريكي.[108] أما فيما يتعلق بالسلع الغذائية، فنجد أن الفجوة مهولة جداً، وتصل إلى حوالي 5.78 ضعف، أي نحو 579%.[109] (انظر\ي الجدول رقم 8)

جدول رقم (8): الواردات والصادرات من الإنتاج الزراعي والغذاء في فلسطين المحتلة 2024

HS Code	Section	الصادرات Exports	الواردات Imports	القسم
01	Live animals; animal products	8,557	581,023	حيوانات حية، منتجات حيوانية
02	Vegetable products	139,327	472,817	منتجات نباتية
03	Animal or vegetable fats and oils and their cleavage products prepared edible fats; animal or vegetable waxes	46,146	68,574	شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية، ومنتجات تفككها، دهون غذائية محضرة؛ شموع من أصل حيواني أو نباتي

هذا يطرح مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، سواء الحيواني والنباتي، اللذان من الممكن أن يتم إنتاجهما محلياً وتغطية السوق عبر إعطاء الأولوية لهما.

موازنات وزارة الزراعة في الدول الثلاث

من الملفت للانتباه أن الدول الثلاث لا تتجاوز فيها موازنات وزارة الزراعة 1% من إجمالي الموازنة العامة. حيث نجد في المملكة الأردنية الهاشمية موازنة وزارة الزراعة حوالي 0.7% من إجمالي الموازنة العامة المقدرة بحوالي 12,510,761,000 دينار أردني.[110] أما في الجمهورية اللبنانية ووفقاً لموازنة المواطن للعام 2025 لا تشكل موازنة وزارة الزراعة إلا حوالي

[108]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية والخدمية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين لعام 2023". نشر في تاريخ 20 تشرين الثاني 2024. انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/1dga1

[109]- المصدر السابق.

[110]- دائرة الموازنة العامة – المملكة الأردنية الهاشمية. "مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025". نشر في تاريخ 25 تشرين الثاني 2024. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/Qc4N9

0.43% من إجمالي الموازنة العامة (المقدرة حوالي 445,214,000,000 ليرة لبنانية)، مع العلم إنها كانت 0.31 فقط من إجمالي موازنة العامة 2024.[111] أما في فلسطين المحتلة فشكلت موازنة وزارة الزراعة في العام 2025 ما نسبته 0.82% من إجمالي الموازنة العامة (152,243,750 شيقل).[112]

أبرز التحديات

من خلال المراجعة الأدبية للمصادر والمراجع التي تناولت القطاع الزراعي في فلسطين المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية، وما يرتبط بها من معضلات في تحقيق الأمن الغذائي وفرص الانتقال نحو سيادة غذائية وطنية، يتبين أن التحديات متشابهة إلى حد كبير رغم اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية. كما أن المقابلات المعمقة، أظهرت جملة من الإشكاليات المشتركة التي تعيق تقدم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والباحثين المتخصصين، وصنّاع القرار نحو تبني سياسات أكثر عدالة واستدامة في القطاع الزراعي. وانطلاقاً من هذه المراجعة والمقارنات، برزت مجموعة من التحديات الجوهرية التي تعترض تحقيق مفهوم السيادة الغذائية الوطنية في البلدان الثلاثة، ما يقتضي صياغة توصيات واضحة يمكن تقسيمها إلى عدة محاور رئيسية.

مدخلات الإنتاج الزراعي

تُعد مدخلات الإنتاج الزراعي مرتفعة التكلفة على المزارعين في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وفلسطين المحتلة، ويشكّل ملف المياه أبرز هذه التحديات. ففي الأردن، تعتبر المياه شحيحة جداً، ويعتبر هذا الملف هو أهم ملف للنقاش فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج الزراعي. محدودية الموارد المائية وتزايد الضغط على المخزون الجوفي يجعل من تأمين المياه للزراعة تحدياً استراتيجياً، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف استخراجها وضخها. أما في لبنان، وعلى الرغم من وفرة المياه اللبنانية مقارنة بدول المنطقة، إلا أن هنالك إشكالية كبيرة في تلوث مصادر المياه على الصعيد اللبناني، بالإضافة إلى سوء الإدارة وضعف البنية التحتية في توفير المياه والوصول إليها. وفي فلسطين المحتلة، يضاف إلى شح المياه تحكم الاستعمار بمصادرها، فضلاً عن إشكاليات مرتبطة بإدارة الموارد المائية المتاحة، بحيث تنحصر المصادر غالباً في الآبار الجوفية التي تراجعت جودتها بفعل التلوث وارتفاع الملوحة نتيجة التغيرات الجيولوجية والمناخية.

[111]- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ووزارة المالية – الجمهورية اللبنانية. "موازنة المواطِنة والمواطن 2025"، ص21. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/RgJJh

[112]- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح. "موازنة المواطن: وزارة الزراعة 2025". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/qHlyy

وفي جميع الحالات، لا تنحصر التكاليف في الحصول على المياه فحسب، بل تمتد إلى كلفة استخراجها وضخها، وهو ما يرتبط بعوامل مثل عمق الآبار وطاقة الضخ المستعملة، سواء كانت قائمة على المحروقات أو الكهرباء أو الطاقة الشمسية، مما يجعل المياه – بوصفها مدخلاً أساسياً – عبئاً مالياً ثقيلاً ينعكس على كلفة العملية الإنتاجية الزراعية برمتها.

في الأردن، بلغ إجمالي الموارد المائية في العام 2017 حوالي 1053.6 مليون متر مكعب، بزيادة حوالي 852 مليون متر مكعب عن العام 2008، وهذا نجم عن الإفراط في استغلال موارد المياه الجوفية. كانت 59% من الموارد المائية هي موارد سطحية، و27% من المياه جوفية، و14% من مياه صرف الصحي المعالج. ويتم استخدام أكثر من 50% من الموارد المائية لأغراض الري (تستخدم ثلثي المياه المخصصة للزراعة في المرتفعات ويعتمد استخدامها للمياه على موارد المياه الجوفية، التي يتم استغلالها بشكل مفرط، ويستهلك المزارعون في غور الأردن الثلث المتبقي من المياه المستخدمة في الزراعة، ولكن من المياه السطحية.[113]

وعلى الصعيد اللبناني، يُعدّ القطاع الزراعي في لبنان المستهلك الأكبر للمياه، إذ يستهلك أكثر من ثلثي إجمالي الطلب على المياه في البلاد. من جهة، يتحمل هذا القطاع مسؤولية تفاقم شحّ المياه في البلاد، ويزيد من استغلالها غير المشروع وتلويثها، بينما يعاني المزارعون بشكل رئيسي من نقص المياه بشكل متزايد.[114] وتشير منظمة الأغذية والزارعة للأمم المتحدة إلى أنه وفي العام 2020 في أقرب تقدير بلغت مساحة الأراضي المروية داخل الحيازات الزراعية حوالي 113 ألف هكتار، ما يمثل حوالي نصف المساحة الزراعية المستغلة، وتتوزع مصادر مياه الري بشكل متوازن (50% من المياه الجوفية و50% من المياه السطحية).[115] كما وأشارت الفاو إلى أن قطاع الزراعة يستهلك 61% من المياه المتاحة من موارد المياه السطحية والجوفية.[116]

لبنان يُعرف بموارده المائية الهائلة، وغالبًا ما يُنظر إلى ذلك من خلال العدد الكبير من الأنهار، إذ يبلغ عددها أربعة عشر نهراً. وتتميز هذه الأنهار بصغر أحواض تصريفها وقصر أطوالها. ويُقدّر متوسط التصريف السنوي لهذه الأنهار بنحو 2,800 مليون متر مكعب. غير أنّ التضاريس المنحدرة للبنان تؤدي إلى أن أكثر من 75% من مياه الأنهار لا تُستغل، إذ تتجه في الغالب إلى الصرف إلى البحر. ويُستخدم الجزء الأكبر من مياه الأنهار اللبنانية لأغراض منزلية وزراعية، كما تُستخدم بعض الأنهار في إنتاج الطاقة الكهرومائية، حيث تساهم بحوالي 20% من احتياجات لبنان الكهربائية[117].

---

[113]- حسين، حسام. "الاعتماد الكثيف على استيراد الغذاء بينما يروج المجتمع المدني للسيادة على الغذائية". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019، ص206

[114]- يونس، مريم. "ندرة المياه في لبنان وأثرها على القطاع الزراعي". نشر عبر الموقع الالكتروني لمنظمة Revolve في تاريخ 10 أكتوبر 2023. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/Qpbj8

[115]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. " الفاو والإدارة المستدامة للمياه في لبنان". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/B3XeH

[116]- المصدر السابق.

[117]- Shaban, Amin. "Rivers of Lebanon: Significant Water Resources under Threats". From the Edited Volume *Hydrology*. Published in 17 February 2021. Check the following link: https://tinyurl.com/vytn9cp8

في الآونة الأخيرة، وإلى جانب التلوث المائي، لوحظ انخفاض حاد في تصريف هذه الأنهار يقدّر بأكثر من 60% من متوسط تصريفها السنوي. ويُعزى هذا التدهور، إلى جانب تغير المناخ، إلى التدخلات البشرية التي تُعدّ العامل الأكثر تأثيرًا، ويتمثل ذلك في الضخ المفرط من الأنهار ومن مناطق تغذية المياه الجوفية والينابيع التي تغذي هذه الأنهار.[118]

تقول دكتورة لارا واكيم "لا يخفى أن المياه هي العمود الفقري للسيادة الغذائية. ولذلك أؤكد أنه لا يوجد اكتفاء ذاتي حقيقي في لبنان، ولن نبلغ يوماً اكتفاءً ذاتياً كاملاً، وهذا ليس هو الهدف أساساً. لكن المطلوب هو تحقيق اكتفاء جزئي "ذكي"، أي أن نعرف ما هي المنتجات التي ينبغي التركيز على إنتاجها محلياً لتأمين السلة الغذائية الوطنية، وفي المقابل نقلّص حجم الاستيراد. لا أدعو إلى وقف الاستيراد تماماً، بل إلى تنظيمه بحيث يكون مكملاً للإنتاج المحلي ويسد الفجوات، لا أن يشكل القاعدة الأساسية".[119] بالتالي، غياب الإدارة الرشيدة للمياه يجعل كلفتها عالية على المزارع، وفي النهاية يعجز عن إنتاج المحاصيل المطلوبة، فنعود مرّة أخرى إلى الاستيراد لتغطية السوق المحلي.

ويذكر الدكتور زياد ياغي حول تلوث المياه في لبنان "المياه المتوفرة حالياً للقطاع الزراعي، خصوصاً في الجنوب وفي قرية البقاع، ملوثة بشكل شديد. الحرب الإسرائيلية الأخيرة زادت من مستويات التلوث، بما في ذلك الرصاص والفوسفور في الأراضي، لدرجة أن الدولة في بعض الحالات تكذب على الشركات الراغبة في استئجار أراضٍ، مدعية أن الأرض نظيفة، بينما الواقع غير ذلك. هناك أكثر من شركة أجنبية تعمل على مشاريع في هذه المناطق، ووزارة الزراعة تجاهلت تقارير عدة تؤكد التلوث، حتى للحفاظ على جاذبية الاستثمار. تقرير حديث من الجامعة الأميركية في بيروت كشف أن مستوى التلوث في المياه يفوق مستويات ما قبل الحرب. أيضاً، تقرير آخر نشرته منصة عالمية باسم "ماجافون" تناول أزمة الجفاف في البقاع، وأكد أن الزراعة هناك تواجه تحديات مائية حادة".[120]

على صعيد فلسطين المحتلة، يسيطر الاحتلال على الموارد المائية في فلسطين التاريخية، ينكشف تجاهل الاحتلال للقوانين الدولية أيضاً عند مقارنة معدل استهلاك الفرد الفلسطيني باستهلاك الفرد الإسرائيلي نلاحظ أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد بثلاثة أضعاف عن الفرد الفلسطيني إذ بلغت حصة الفرد الاسرائيلي نحو 300 لتر في اليوم، ويتضاعف هذا المعدل للمستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني[121]. ويشير تقرير لمنظمة ***بيتسيلم*** أن المحتلون

[118]- Ibid

[119]- من مقابلة لارا واكيم، ذكرت سابقاً.

[120]- من مقابلة زياد ياغي، ذكرت سابقاً.

[121]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي". نشر في تاريخ 21 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://rb.gy/1w27ne

يستهلكون في المستعمرات ما بين 100 إلى 230 لتر يومياً، وهو ما أشارت له شركة "ميكروت" (شركة مياه إسرائيلية) في تقاريرها، أن استهلاك المستوطنين يفوق استهلاك الفلسطينيين ليصل تقريباً 3 أضعاف الاستهلاك اليومي.[122]

الأعلاف كمدخل إنتاج

بخصوص الأعلاف، يوجد في الأردن عدة شركات مصنعة للأعلاف، لكن ما زال هنالك استيراد للأعلاف بحكم ارتفاع أسعار العلف، إذ ارتفعت الأسعار في الأردن على سبيل المثال إبان جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية بشكل ملحوظ جداً، حيث ارتفعت أسعار الذرة من 175 الى 265 دينارا للطن الواحد، وأسعار الصويا من 300 دينار الى 475 دينارا للطن الواحد، وسيلاج الذرة من 110 الى 140 ديناراً للطن الواحد، والبرسيم من 260 الى 300 دينار للطن الواحد.[123]هذا أيضاً انعكس على استنزاف المياه الزراعية في الأردن، كانت الحكومة الأردنية سابقًا قد أوقفت العمل في جميع الآبار الزراعية في منطقة الديسي لتقليل استنزاف المياه، لكن مع بداية أزمة الأعلاف عامي 2019–2020 عادت بعض الشركات، وخاصة تلك التابعة للأجهزة الأمنية كالمخابرات والجيش، للاستثمار في أراضي المدورة جنوب الأردن لزراعة الأعلاف مثل البرسيم والذرة.[124]

يعاني المزارعون اليوم من تبعية شبه كاملة للشركات العالمية المنتجة للبذور والأسمدة والأعلاف، وهي تبعية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتطال استقلال القرار الزراعي ذاته.[125] إذ باتت هذه الشركات تتحكم في دورة الإنتاج منذ بدايتها، من خلال فرض أنواع محددة من البذور المهجنة والمعدلة وراثياً، تتطلب استخدام أسمدة ومبيدات معينة لضمان إنتاجيتها. هذا الارتباط القسري يحرم المزارعين من استقلاليتهم المعرفية والاقتصادية، ويحولهم إلى مستهلكين دائمين لمدخلات إنتاج مستوردة، بدل أن يكونوا منتجين معتمدين على مواردهم المحلية وخبراتهم التقليدية. وبهذا المعنى، فإن تبعية المزارعين لهذه الشركات تمثل تهديداً حقيقياً للسيادة الغذائية وللقدرة الوطنية على التحكم في مصادر الغذاء.

الأسمدة والمبيدات

وعلى صعيد آخر، وفيما يتعلق بالأسمدة، والتي تُعد من أكثر مدخلات الإنتاج الزراعي كلفة، فإنها تشكّل عبئاً ثقيلاً على المزارعين في كل من الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة. حيث أنه في الأردن، يواجه المزارعون تحديات مشابهة من حيث ارتفاع أسعار الأسمدة والاعتماد الكبير على الاستيراد، حيث تشكّل تقلبات أسعار السوق العالمية ضغطاً على المزارع المحلي، في ظل غياب بدائل محلية ذات جدوى اقتصادية. أما في لبنان، فعلى الرغم من وجود سوق متنوع للأسمدة

[122]- B'TSELEM – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. "Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians". February 2014. Check the link: https://bit.ly/34DJ2TH

[123]- وكالة الانباء الأردنية. " مربو الأبقار: زيادة أسعار الأعلاف 50%". نشر في تاريخ 16 شباط 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/zbWJA

[124]- من مقابلة عمران صوالحة، ذكرت سابقاً.

[125]- من مقابلة ربيع ازريقات، ذكرت سابقاً.

والمبيدات، إلا أن الأزمة الاقتصادية الحادة وتدهور قيمة العملة الوطنية جعلا هذه المدخلات باهظة الثمن، وهو ما يضع المزارعين أمام معضلة تأمين مستلزمات الإنتاج أو خفض حجم النشاط الزراعي.

يخص الأسمدة والمبيدات، يوجد في الأردن ثماني عشرة شركة، وواحد وعشرون مصنعاً للمبيدات، يصدرون منتجاتهم إلى نحو سبعين أو ثمانين دولة. ولدينا أيضاً شركة بذور بلغت قيمة صادراتها عشرين مليون دينار. أما شركات المبيدات، فإن 95% من المواد الخام التي تدخل الأردن يعاد تصديرها كمنتجات، فيما لا يتجاوز ما يذهب إلى السوق المحلي 5% فقط[126].

توجد شركات تستورد من الصين وتركيا وأوروبا واليابان مبيدات وأسمدة، وفي المقابل لدينا إنتاج محلي كبير للأسمدة، وخصوصاً أسمدة البوتاس والفوسفور، لكون الأردن يملك المواد الخام من البوتاس والفوسفات[127]. تحاول وزارة الزراعة عبر سياساتها أن تحد من الاحتكار، فليست هناك إمكانية لوضع سقوف سعرية أو حدود دنيا للأسعار، لكن نعمل على زيادة عدد رخص الاستيراد، مما يعزز المنافسة بين المنتجين والمستوردين، وبالتالي تنخفض الأسعار.

ووفقاً للوزارة، تدرس الوزارة فرص إيجاد بدائل للمبيدات الحشرية والأسمدة عبر الطرق العضوية، إذ يوجد حالياً نظام لتسجيل الأسمدة والمخصبات، وهو يشمل الأسمدة العضوية. وهناك أيضاً نظام لتسجيل الأعداء الحيوية، أُطلق عام 2021، وتجري عليه تعديلات جذرية ليتواكب مع الأنظمة العالمية، كتعليمات "الفاو" والاتحاد الأوروبي[128]. وتأتي فكرة تقليل الاعتماد على المبيدات الحشرية لسببين: **أولاً** لأنها ليست حلاً مستداماً، **وثانياً** لأن تطور الآفات الزراعية أسرع بكثير من تطور المبيدات. فإنتاج مبيد جديد يحتاج عشرة سنوات تقريباً وتكاليف قد تصل إلى مليار دولار، في حين أن انتشار الآفة قد يتم خلال سنة أو سنتين[129].

وفي الحالة الفلسطينية، يرتبط توفر الأسمدة بشكل مباشر بسوق الاحتلال ومحدداته، وخاصة ما يتعلق بالأسمدة الكيماوية، ما يجعل المزارع الفلسطيني في موقع استنزاف دائم. ورغم وجود مخازن إمداد موزعة في لبنان وفلسطين المحتلة تتيح الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأسمدة والمبيدات، إلا أن الحظر المفروض على بعض المنتجات ذات الاستخدام المزدوج دفع المزارعين إلى اللجوء إلى بدائل متوفرة في السوق السوداء، وهو ما زاد من انتشار استخدام منتجات خطرة وغير قانونية، كما لوحظ في السنوات الأخيرة إفراط واضح في استخدام المبيدات.

[126]- المصدر السابق.
[127]- المصدر السابق.
[128]- المصدر السابق.
[129]- المصدر السابق.

وبذلك، يبقى ملف الأسمدة والمبيدات في الدول الثلاث عنواناً رئيسياً لاستنزاف المزارع، سواء نتيجة تحكم الاحتلال كما في فلسطين، أو التبعية للأسواق الخارجية كما في الأردن، أو الانهيار الاقتصادي كما في لبنان، مع ما يحمله ذلك من آثار على كلفة الإنتاج وعلى استدامة القطاع الزراعي ككل.

البذور البلدية

في الحديث عن البذور كمدخل إنتاجي زراعي، ووفقاً لوزارة الزراعة الأردنية، يُعد الأردن الدولة الأولى في منطقة الشرق الأوسط في إنتاج البذور، حيث يُمثل محطة محورية للتجارب والإنتاج بالنسبة حتى للشركات العالمية الكبرى، ورغم أن الإنتاج التجاري الرئيس للبذور يتم في دول شرق آسيا بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج هناك، إلا أن الأردن يشكّل المركز الأساسي للتجارب وتطوير الأصناف الجديدة في المنطقة.[130]

إلى جانب ذلك، تنشط في المملكة شركات وطنية متخصصة في هذا المجال، يقدَّر عددها بحوالي أربعٍ وعشرين شركة، يزيد رأس مال كل منها عن مليون دينار. وتتركز هذه الشركات بشكل أساسي على إنتاج بذور الخضروات الأكثر استهلاكاً محلياً. ويتميّز سوق البذور في الأردن بكونه مفتوحاً وتنافسياً، بعيداً عن الاحتكار أو الأزمات، إذ تطرح الشركات أصنافاً متعددة تتفاوت من حيث الجودة والأسعار؛ فبعضها ينتج أصنافاً عالية الجودة تُسوَّق بأسعار مرتفعة، في حين تعرض أخرى أصنافاً أقل سعراً. ويتجلى ذلك في التباين الكبير في أسعار بذور البندورة، التي قد تتراوح بين ما يعادل خمسة عشر سنتاً للبذرة الواحدة وصولاً إلى خمسة دولارات، وهو ما يتيح للمستهلك خيارات واسعة تتناسب مع قدراته واحتياجاته[131].

يوجد في الأردن بنكاً وطنياً للبذور، افتتحه جلالة الملك عبدالله العام الماضي، وهو معني بحفظ الأصول النباتية أكثر من إنتاج البذور. يهتم بشكل خاص بالنباتات البرية والأصناف الأصيلة، والتي تشكل أيضاً مادة خام لبرامج التحسين الوراثي[132].

التحولات المناخية

يجمع جميع المبحوثين لهذه الورقة من خبراء، على أن التحولات المناخية تخلق واقعاً جديداً للزراعة في المنطقة، وبكل تأكيد هو واقع سلبي لا إيجابي. فعلى سبيل المثال، عند مناقشة الحلول البديلة لزراعة القمح أو الشعير لتكون بتكلفة أقل في الأردن، أفادت وزارة الزراعة الأردنية بأن ما أضعف الأردن في هذا المجال هو التغير المناخي، فالمناطق الجبلية مثل إربد وعجلون وجرش والشوبك، كانت تصل فيها معدلات الأمطار إلى 400–500 ملم، وهو معدل ممتاز لزراعة القمح. وفي مناطق أخرى مثل السهول الغورية كانت الأمطار تقارب 300 ملم، وهو أيضًا معدل جيد. لكن خلال السنوات الأخيرة

[130]- المصدر السابق.

[131]- المصدر السابق.

[132]- المصدر السابق.

انخفضت النسب بشكل كبير، ففي أفضل المواسم وصل الإنتاج المحلي إلى 12–13%، أما في السنوات الثلاث الأخيرة فقد هبطت النسبة إلى أقل من 5%، بل في بعض المناطق إلى أقل من 1%. وبالتالي أصبح الأمر غير مجدٍ اقتصاديًا[133].

وفي لبنان، تغيّر الواقع الزراعي بشكل كبير بفعل التغيرات المناخية الحادة التي شهدها لنان. مثلاً، منطقة البقاع التي تعدّ "سلة لبنان الزراعية"، عانت هذا العام من نقص حاد في مياه الري، ما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة.[134] تاريخياً، كان لبنان يزرع حوالي 330 ألف هكتار، أي ما يعادل تقريباً 33% من مساحة البلاد. لكن في السنة الحالية لم تُزرع سوى أقل من 200 ألف هكتار، أي ما يقل عن 20% من الأراضي الزراعية.[135]

تؤثر هذه الاتجاهات بشكل مباشر على السيادة على الغذاء، إذ أن انخفاض الإنتاج المحلي يقلل من قدرة الدول على التحكم في إمداداتها الغذائية وضمان استدامتها. كما يزيد تراجع الأمطار والمحاصيل من الاعتماد على الاستيراد، ويزيد من تعرض الدول لتقلبات الأسواق العالمية، ويحد من قدرة المزارعين على الحفاظ على أنظمة غذائية مستقلة ومرنة. في كل من الأردن ولبنان، يهدد تراجع الإنتاج الزراعي المحلي القدرة على الوصول طويل الأمد إلى الغذاء المحلي بأسعار معقولة، مما يبرز الحاجة الملحّة إلى اعتماد استراتيجيات زراعية متكيّفة مع التغير المناخي تحمي الأمن الغذائي الوطني وتعزز قدرة المزارعين على السيطرة على الموارد الغذائية المحلية.

اتفاقيات التجارة الحرة

يجمع معظم المبحوثين الذين تمت مقابلتهم في هذه الورقة، على أنه لا بد من مراجعة أنظمة التجارة الحرة، حيث أن الاتفاقيات المبرمة فيما يتعلق بالتجارة مجحفة بحق الدول. ومما لا شك فيه، تلجأ الدول لزيادة الاستيراد ضمن سياسات زيادة الإيرادات الضريبية للدول، مما يسعف خزينة الدولة، وهي الوصفة التي تقدمها المنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد، في ظل تقديم علاج اقتصادي للدول.

على صعيد الأردن، يفيد مختصون أن هنالك تدخلات خارجية تؤثر على الإنتاج المحلي بلا شك، مثل السياسات الدولية واتفاقيات التجارة العالمية، والشروط التي يفرضها البنك الدولي.[136] هذه العوامل تجعل تكلفة الإنتاج المحلي أعلى، وتحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي. إضافة إلى ذلك، هناك سياسات داخلية مثل تفتيت الملكية الزراعية وتحويل الأراضي الزراعية إلى أغراض تجارية وسكنية، بالإضافة إلى دعم الواردات الرخيصة التي تقلل الحافز للإنتاج المحلي.

في لبنان مثلاً، يرى مختصون أنه لا بد من إعادة النظر في الاتفاقيات التي أبرمت بين لبنان ودول أخرى، لأنها في كثير من الأحيان لا تنصف لبنان ولا تراعي مصلحته الزراعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن العلاقة بين لبنان والدول المحيطة

[133]- من مقابلة عمران صوالحة، ذكرت سابقاً.
[134]- من مقابلة نبيل نمر، ذكرت سابقاً.
[135]- المصدر السابق.
[136]- من مقابلة ربيع ارزيقات، ذكرت سابقاً.

أو مع الدول التي يتم الاستيراد منها تُعد مسألة أساسية جداً، إلا أنها تتطلب إعادة نظر كي تتفعل آلية التمكين للقطاع الزراعي اللبناني، ولو كان هناك دعم فعلي للقطاع الزراعي وحوكمة رشيدة وسياسات زراعية مستدامة لما اضطر اللبنانيون إلى الاستيراد بهذا الحجم، حيث سيتم تشجيع الإنتاج المحلي[137].

تختلف الحالة الفلسطينية بشكل أعقد مما ذكر سابقاً، حيث أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر بشكل كامل على كافة المعابر مما يعيق الحركة التجارية للفلسطينيين، كما أن الاتفاقية الاقتصادية التي أبرمت ضمن إطار اتفاق أوسلو (بروتوكول باريس) هي اتفاقية مجحفة تماماً بحق الفلسطينيين مما يعمق الفجوة والعجز في الميزان التجاري، ويمنع الفلسطينيين من تطوير قطاعهم الإنتاجي وتحديداً الزراعي في حال رغبوا باستيراد بذوراً معينة أو معدات وماكينات محددة تستخدم للزراعة.[138]

تظهر هذه المعطيات أن سياسات التجارة والاعتماد على الواردات الخارجية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة السيادة على الغذاء. فارتفاع الواردات، وقيود التجارة، والاتفاقيات الدولية التي لا تراعي الإنتاج المحلي، جميعها تقلل من قدرة الدول والمزارعين على التحكم في إنتاجهم الغذائي وضمان استدامته، مما يزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية ويضعف الأمن الغذائي الوطني.

خاتمة وتوصيات

تُظهر مراجعة الواقع الزراعي في كل من الأردن ولبنان وفلسطين المحتلة أن مقاربة الأمن الغذائي لم تعد كافية لضمان الحق في الغذاء بشكل عادل ومستدام، وذلك بالنظر إلى جملة من التحديات البنيوية والسياساتية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تبني مفهوم السيادة على الغذاء بوصفه إطاراً بديلاً وأكثر شمولية، يربط بين الحق في الغذاء والحق في إدارة الموارد والسياسات الوطنية الزراعية بما يحقق العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي.

كما وتظهر المقابلات الفردية أن فقدت الأجيال الحالية جزءًا كبيرًا من المعرفة الزراعية الأصيلة التي كانت تشكّل جوهر العلاقة بين الإنسان وأرضه، وهي المعرفة التي راكمها الأجداد عبر قرون من الممارسة والخبرة في الزراعة وإنتاج الغذاء.[139] لم تعد الأجيال الجديدة تمتلك المهارات التقليدية في التعامل مع المحاصيل المحلية، وخاصة القمح الكامل الذي كان أساس المائدة الريفية ومصدرًا للخبز البلدي بأنواعه المختلفة. لقد تراجع هذا الإرث الغذائي أمام أنماط استهلاك حديثة تعتمد على الدقيق الأبيض والمنتجات الصناعية، ما أدى إلى تآكل الثقافة الغذائية المحلية وفقدان جزء من الهوية الزراعية والوطنية

[137]- من مقابلة لارا واكيم، ذكرت سابقاً.
[138]- من مقابلة إبراهيم ربايعة، ذكرت سابقاً.
[139]- من مقابلة ربيع ازريقات، ذكرت سابقاً.

المرتبطة بها. إن استعادة هذه المعرفة ليست مجرد مسألة تقنية، بل هي فعل مقاومةٍ للحفاظ على التراث الغذائي وإعادة بناء العلاقة بين الإنسان وموارده الطبيعية.

كما وتثير المعطيات في ورقة السياسات جملة من التساؤلات حول مدى عدالة نظم الإنتاج والتوزيع المرتبطة بالغذاء، وتضعنا أمام الأسس الحقوقية الدولية التي كرّست هذا الحق كجزء من الكرامة الإنسانية. فقد نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (25) على حق كل فرد في مستوى معيشي لائق يضمن له ولأسرته الصحة والرفاه، بما في ذلك الغذاء والكساء والمسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية.[140] كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مادته (11)، على الحق في العيش الكريم بما يشمل توفير الغذاء المناسب والسكن والكساء، والحق في تحسين ظروف المعيشة بصورة مستمرة.[141] وإلى جانب ذلك، يشير التعليق العام رقم (12) الصادر عام 1999 إلى تفاصيل هذا الحق ومضامينه،[142] في حين جاءت أهداف التنمية المستدامة لتترجم هذه الالتزامات ضمن أولويات عالمية، بدءاً من القضاء على الفقر (الهدف الأول) وصولاً إلى القضاء على الجوع (الهدف الثاني).

وعند النظر إلى المؤشرات والأرقام في ورقة السياسات، يتضح أن بلداننا ما تزال اقتصاداتها في طور التشكّل، وهي الأكثر معاناة من تحديات تلبية الاحتياجات الغذائية. ويُعزى ذلك إلى جملة من العوامل، منها طبيعة النظام التجاري العالمي المرتبط بالغذاء وما تفرضه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب الاتفاقيات الناظمة للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. كما أن السياسات الوطنية في العديد من هذه الدول بحاجة إلى مراجعة عميقة لضمان دعم السلع الغذائية الأساسية بشكل أكثر عدلاً واستدامة.

رغم تركيز السياسات العامة على الأمن الغذائي في الدول الثلاث، إلا أن المرحلة تتطلب تحوّلاً مفاهيمياً نحو السيادة الغذائية التي تضع قرار الإنتاج الغذائي بيد الناس أنفسهم، وتستند إلى إدارة محلية عادلة للموارد، وتقليل التبعية للأسواق الخارجية.[143] على الدول أن تتبنى هذا المفهوم رسمياً في استراتيجياتها، وأن تفعّل شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني والحركات الزراعية لضمان أن تكون الزراعة أداة للسيادة الوطنية لا مجرد قطاع اقتصادي تابع لسياسات الاستيراد[144].

يبقى عنصر التبعية قائماً في كل من الإنتاج والتجارة الغذائية، إضافة إلى الفجوة التقنية التي تحدّ من قدرة هذه البلدان على امتلاك وتوظيف أدوات تكنولوجية متقدمة. وفي هذا السياق، فإن تحليلات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن

---

[140]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

[141]- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966، تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27

[142]- التعليق العام رقم 12 (1999) – الحق في الغذاء الكافي: المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للاطلاع على التعليق الكامل يرجى زيارة الرابط التالي: https://bit.ly/3h6ipr1

[143]- من مقابلة إبراهيم رابيعة، ذكرت سابقاً.

[144]- المصدر السابق.

مستويات المخاطر العالمية في القطاع الغذائي تعكس بوضوح الاختلالات البنيوية في منظومة إنتاج الغذاء وتداوله، حتى وإن لم تتم الإشارة إليها بشكل مباشر. ومن الجدير بالذكر أن التقارير الدولية نفسها تُبرز أن القطاع الزراعي، وهو المصدر الرئيس للغذاء، يعاني من نقص في الأيدي العاملة في مختلف الدول، إلا أن أثر ذلك يبدو أشد حدة في البلدان ذات الدخل المنخفض (الدول الثلاثة)، مما يجعل مسألة نقص العمالة ذات انعكاسات مباشرة على الأمن الغذائي. جاء في الورقة مجموعة من المخرجات التي يمكن ذكرها كاستنتاجات رئيسية:

أولاً، يتضح أن غياب الأمن الغذائي ما زال سمة بارزة في البلدان الثلاثة، سواء من خلال ارتفاع نسب الفقر وانعدام المساواة في الحصول على الغذاء، أو من خلال التأثير المباشر للأزمات الاقتصادية والسياسية والحروب والاحتلال. وهذا يعكس هشاشة البنى الحالية القائمة على الاعتماد على الاستيراد أكثر من الاعتماد على الإنتاج المحلي.

ثانياً، إن القوى العاملة الزراعية، على الرغم من أهميتها، ما زالت تُسخَّر في إطار أنماط عمل موسمية وغير محمية، مع نسب عالية من العمالة غير النظامية، وغياب برامج استقرار وحماية اجتماعية للعاملين والعاملات في الزراعة، ما يضعف القدرة على بناء قطاع زراعي مستدام.

ثالثاً، إن التحولات البنيوية التي شهدها القطاع الزراعي في الدول الثلاث، منذ ستينيات القرن الماضي، أحدثت تغيرًا جذريًا في توجهات السياسات الزراعية وأولوياتها. فبعد أن كان الدعم الحكومي موجّهًا نحو تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير الأمن الغذائي للمجتمع، تحوّل تدريجيًا نحو دعم الزراعات التصديرية المرتبطة بالأسواق الخارجية، مثل زراعة الحمضيات والبطاطا والتفاح، التي تتطلب استثمارات كبيرة ورأس مال مرتفع. هذا التحول لم يكن مجرد خيار اقتصادي، بل عكس توجهًا سياسيًا واقتصاديًا نحو الاندماج في السوق العالمية على حساب التنمية الريفية والاكتفاء الذاتي. ونتيجة لذلك، ازداد التفاوت الطبقي داخل القطاع الزراعي، إذ تمكنت فئة محدودة من كبار المزارعين ورجال الأعمال الزراعيين من احتكار الدعم والمشاريع الموجهة للتصدير، بينما تراجع المزارع الصغير الذي يعتمد على الزراعة المعيشية أمام ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الحماية الحكومية. لقد أفضى هذا المسار إلى تهميش الفئات الريفية الضعيفة، وإضعاف دور الزراعة كركيزة أساسية للتماسك الاجتماعي والاقتصادي، مما جعل القطاع الزراعي أكثر هشاشة أمام الأزمات الداخلية والخارجية، وأقل قدرة على ضمان السيادة الغذائية للبلدان الثلاث.

رابعاً، هناك مساحات واسعة من الحيازات الزراعية غير المستغلة، سواء بسبب محدودية الدعم، أو ضعف الاستثمار العام، أو الإشكالات المرتبطة بحقوق الملكية والتخمين، ما يؤدي إلى هدر موارد طبيعية وبشرية كان يمكن أن تُسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتخفيف التبعية للأسواق الخارجية.

خامساً، على مستوى الصادرات والواردات والميزان التجاري، تعاني الدول الثلاث من اختلالات واضحة، حيث ترتفع فاتورة استيراد المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج مقارنة بالصادرات الزراعية، ما يفاقم من عجز الميزان التجاري ويُكرّس التبعية للاقتصاد العالمي بدلاً من بناء قاعدة إنتاجية ذاتية.

خامساً، يتضح من مراجعة موازنات وزارات الزراعة أن حصة هذا القطاع لا تزال محدودة جداً، الأمر الذي ينعكس مباشرة على ضعف البرامج والسياسات الرامية إلى تطوير البنية التحتية الزراعية أو دعم صغار المنتجين والمزارعين، ويؤشر إلى تدني الأولوية السياسية الممنوحة للقطاع الزراعي.

سادساً، فإن مدخلات الإنتاج من مياه وأسمدة وأعلاف وبذور بلدية تواجه تحديات مزدوجة، سواء من حيث الندرة وارتفاع التكاليف أو من حيث التبعية للمصادر الخارجية. وهذا الواقع يضعف من قدرة المزارعين على الاستقلال في إنتاجهم، ويجعل الأمن الغذائي مرهوناً باستمرار تدفق هذه المدخلات من الخارج.

وأخيراً، إن مسألة التحولات المناخية هي مسألة في غاية الأهمية، ويجب أخذها بعين الاعتبار والعمل على معالجة كل ما ذكر سابقاً قبل أن تتعمق، فمثلاً تُعدّ الزراعة البعلية العمود الفقري لإنتاج القمح في الأردن، إذ تعتمد بشكل رئيسي على مياه الأمطار والمناخ الموسمي، لا على الري الصناعي أو الموارد المائية المحدودة في البلاد. وقد شكّلت هذه الزراعة لعقود طويلة جزءًا أصيلًا من الموروث الزراعي والاقتصادي في المناطق الريفية، خاصة في شمال المملكة ووسطها، حيث ترتبط حياة المزارعين ارتباطًا وثيقًا بدورة المطر والمواسم الزراعية. غير أن هذا النمط الزراعي التقليدي يواجه اليوم تراجعًا واضحًا نتيجة ضعف الدعم الحكومي، سواء من حيث تسعير المحصول أو توفير الحوافز والتأمين الزراعي الذي يحمي المزارعين من تقلبات المناخ. كما أن نقص الاستثمارات في البنية التحتية الريفية وغياب سياسات فعالة لإدارة المياه جعل الزراعة البعلية أكثر هشاشة في مواجهة فترات الجفاف والتغيرات المناخية. ومع أن هذه الزراعة تمثل ركيزة السيادة الغذائية وأساس الاكتفاء من القمح، إلا أن تهميشها لصالح الزراعات المروية أو التصديرية جعل الأردن أكثر اعتمادًا على استيراد القمح من الخارج، ما يهدد الأمن الغذائي ويقوض قدرة البلاد على التحكم في أهم محاصيلها الاستراتيجية.

استناداً إلى هذه المعطيات، فإن الانتقال من التركيز على الأمن الغذائي بجدواه الاقتصادية إلى تبني السيادة على الغذاء يصبح ضرورة ملحّة، كونه يتيح بناء سياسات زراعية واقتصادية تعزز الإنتاج المحلي من أسفل الهرم إلى أعلاه، وهو ما يحمي حقوق المزارعين والعمال، ويؤسس لعدالة اجتماعية واستقلال غذائي مستدام في الأردن ولبنان وفلسطين. وبناءً على ما سبق، تقدم ورقة السياسات مجموعة من التوصيات:

على صعيد السياسات والتخطيط

- تتطلب المرحلة الراهنة معالجة التشتت المؤسسي الواضح في إدارة الملف الزراعي، إذ تتداخل الصلاحيات بين وزارات متعددة، مثل الزراعة والاقتصاد والصناعة والبيئة، مما يعيق أي تنفيذ فعلي للسياسات. لذا، يُوصى بإنشاء هيئة وطنية عليا للسيادة والأمن الغذائي مرتبطة مباشرة برئاسة الحكومة، تتولى التنسيق بين الوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة، وتضم ممثلين عن الجامعات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. هذه الهيئة يجب أن تعمل وفق آلية شفافة، وتُمنح صلاحيات تنفيذية تضمن استمرارية السياسات الزراعية وتمنع تغييرها تبعاً لتبدّل الوزراء أو الانقسامات السياسية.
- يشكّل القمح حجر الأساس في الثقافة الغذائية للمنطقة، لكنه اليوم يعاني من تراجع الإنتاج المحلي مقابل هيمنة الواردات. رغم أن الحكومات قد تشتري القمح من المزارعين بأسعار تشجيعية، كالحالة في الأردن، فإن الواقع يشير إلى أن الأسعار الحالية لا تحقق هامش ربح فعلي للمزارعين الصغار.

زيادة المعارف والتثقيف الزراعي

- تعزيز العلاقة بين الفرد والأرض الزراعية، بحيث يتم التركيز على الاستثمار الزراعي المستدام وليس التجاري فقط. ويُقترح تحقيق ذلك من خلال تنظيم أنشطة ميدانية وتجريبية تحاكي الواقع المحلي، بمشاركة صانعي السياسات والمؤسسات الأهلية والقاعدية الفاعلة.
- ينبغي تحويل التدريب الزراعي من النمط الكمي التجاري إلى نموذج يستجيب للتحولات المناخية والاقتصادية. من المهم أن تُوجّه الجامعات ومراكز البحوث، برامجها نحو الزراعات المستدامة ذات القيمة المضافة، وأن تُدمج المناهج الزراعية بمفاهيم الإدارة البيئية وسلاسل القيمة الغذائية. كما يُستحسن تطوير شبكة وطنية للتدريب المستمر للمزارعين، تدمج بين المعرفة الأكاديمية والخبرة الميدانية.
- إدماج أنشطة منهجية وغير منهجية في المناهج الدراسية تتعلق بالزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية، بما في ذلك استخدام تقنيات الحصاد المائي والبذور المحلية، بهدف تمكين الأجيال القادمة من النظر إلى الغذاء باعتباره أداة للسيادة الوطنية.

- تطوير أدوات وإرشادات تسهّل الوصول إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومنتجاتهم، بما يعزز الشمولية في السوق المحلية ويقوي الروابط بين المستهلكين والمنتجين المحليين.

- تخصيص موازنات لدعم البحوث الزراعية الإنتاجية التي تخدم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاج الصحي، سواء النباتي أو الحيواني، مع التركيز على تحسين جودة الإنتاج وتقليل التبعية للمدخلات الخارجية.

- تشجيع إنشاء مدارس زراعية متخصصة في جميع المناطق الزراعية المهمة، على أن تعتمد على مناهج الزراعة التقليدية والطبيعية، مع التركيز على الموارد المحلية المستدامة، بما يعزز نقل المعرفة والخبرات الزراعية للأجيال القادمة.

- إنشاء مكتبات وطنية زراعية توفر المصادر والمعارف الكافية للباحثين والمهتمين، بما يدعم مبادئ السيادة الغذائية الوطنية ويتيح الوصول إلى معلومات دقيقة حول تقنيات الزراعة المستدامة.

اعتماد الزراعة المستدامة والطبيعية في السياسات والخطط التنموية

- تبني سياسات زراعية تعتمد على الموارد المحلية وتتجنب الاستخدام المفرط للكيماويات، بهدف تعزيز الاقتصاد الزراعي المقاوم وزيادة الانفكاك عن التدخلات الخارجية أو الاحتلال، وتحقيق إنتاج صحي ومستدام.

- تشجيع مزارعي الحيازات الصغيرة والناشطين في مجال السيادة الغذائية على نقل خبراتهم في الزراعة المستدامة، بما في ذلك الحصاد المائي والبذور المحلية، إلى مزارعين آخرين لتعزيز انتشار هذه الممارسات وتقنيات الإنتاج الصحي والمستدام.

تعزيز الوعي الصحي في استهلاك الغذاء

- التركيز على البعد الصحي في عملية الاستهلاك الغذائي، مع التوعية بمخاطر الأمراض المزمنة الناتجة عن نمط التغذية الحالي، وذلك من خلال المناهج الدراسية واللوائح الإرشادية للاستهلاك الصادرة عن وزارات التربية والتعليم والجهات المعنية بحماية المستهلك.

- دمج برامج التثقيف الغذائي والصحي في جميع المستويات التعليمية والمجتمعية لتعزيز قدرة المواطنين على اتخاذ خيارات غذائية صحية ومستدامة، بما يعكس مبدأ السيادة الغذائية ويعزز الأمن الغذائي الوطني.

إعادة توجيه الموارد والدعم الزراعي

- مراجعة المخصصات المالية المخصصة لدعم القطاع الزراعي لضمان استفادة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز على الدعم المادي والإرشادي، وتفعيل التأمينات الزراعية وصناديق درء المخاطر، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. لا يمكن للموازنات المرصودة في الدول الثلاث أن تنهض بقطاع زراعي، على سبيل المثال، تُعدّ نسبة 0.43% من الموازنة العامة في لبنان دليلاً على التهميش المزمن الذي يعانيه القطاع الزراعي. من الضروري رفع هذه النسبة تدريجياً بما يوازي أهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني، مع إدراج موازنات المؤسسات التابعة للوزارة – مثل المشروع الأخضر، ومصلحة الأبحاث الزراعية (LARI)، والمديرية العامة للتعاونيات – ضمن خطة تمويل شاملة تضمن استقلاليتها الإدارية واستدامة برامجها. كما يُوصى بوضع نظام تتبّع مالي ورقابي (Traceability System) يضمن الشفافية في إدارة الهبات والمساعدات الدولية، ويمنع الهدر وسوء التوزيع الذي شهدته العقود الماضية.

- النظر في إنشاء أدوات مالية مبتكرة مثل البنوك الزراعية أو الاجتماعية لدعم الفئات الفقيرة والمزارعين الصغار.
- إدراج الحيازات الصغيرة في خطط الموازنات الوطنية والاستراتيجيات الزراعية، مع زيادة الإعفاءات والتسهيلات القانونية لتسجيل التعاونيات الزراعية وتطويرها.
- سنّ تشريعات صارمة تمنع تحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق عمرانية.
- إلزام البلديات بعدم منح تراخيص البناء في الأراضي الزراعية ذات التربة الحمراء أو الغنية بالأمطار.
- تبني سياسة تخطيط عمراني وطنية تفصل بين الأراضي الزراعية والمناطق السكنية، على غرار ما هو معمول به في الدول الأوروبية.

تحفيز استهلاك المنتجات المحلية وتعزيز الإنتاج المستدام

- وضع سياسات رسمية تشجع على استهلاك منتجات المزارعين المحليين أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك المنتجات النباتية والحيوانية، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات الخارجية وتعزيز الاقتصاد الزراعي المحلي.
- دعم الحوار بين الجهات الرسمية والمؤسسات الفاعلة لتنظيم أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، مع تعزيز العدالة الاجتماعية بين المزارعين، وتشجيع تقنيات الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية لتقليل التكاليف وزيادة الاستدامة.

إدارة الموارد الطبيعية والمياه

- الزراعة تستهلك أكثر من ثلثي الموارد المائية في لبنان، وحوالي 50% من المياه المستخدمة في الأردن هي مياه للري، بينما لا يُستفاد فعلياً إلا من نسبة ضئيلة من المياه المتاحة بسبب الهدر وغياب البنية التحتية. من الضروري اعتماد سياسات متكاملة لإدارة المياه تشمل تقنيات الري الحديثة، وحصاد مياه الأمطار، وإعادة استخدام المياه المعالجة في الري الزراعي. كما ينبغي معالجة التفاوت الجغرافي في توزيع المياه بين الساحل والبقاع، ومكافحة التلوث الناتج عن الصرف الصحي والصناعي الذي يضرّ بالمنتجات الزراعية والتربة.
- تخصيص مصادر المياه المتاحة، بما في ذلك الآبار والينابيع، لدعم الإنتاج الزراعي الصغير، مع حماية هذه الموارد وتأهيلها جغرافياً لتشمل جميع مناطق الزراعة الصغيرة.
- تعزيز الحصاد المائي، وإنشاء برك لتجميع مياه الأمطار، وتشجيع استصلاح الأراضي لمنع انجراف التربة، ووضع تشريعات تشجع على استخدام المياه الزراعية بشكل فعال لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.
- معالجة المياه العادمة واستغلالها في الزراعة الطبيعية المستدامة.

إعادة النظر في استخدام الأراضي وتوزيعها

- ضمان عدالة استخدام الأراضي الوقفية، وتوجيهها لدعم الشباب والنساء وأصحاب الحيازات الصغيرة لإنتاج غذاء صحي ومتنوّع، مع تشجيع الزراعة الطبيعية المستدامة في الأراضي المعرضة للاستيلاء أو المصادرة. في لبنان مثلاً يرى مختصون أن معظم الأراضي غير المستغلة هي "مساحات موقوفة"، أي أنها أملاك تابعة لأديرة مسيحية أو أوقاف إسلامية، وهي بيد السلطات الدينية أو المجتمعات المحلية التابعة لها. في كثير من الحالات هذه الأراضي غير مستصلحة بعد، مما يجعلها غير مستخدمة للزراعة. وهنا نحتاج إلى برامج استصلاح حقيقية[145].

- دعم الإنتاج المحلي الاستراتيجي مثل القمح والزيت والتمور، من خلال توفير الدعم المادي والتقني وحماية المنتجات المحلية عبر سياسات ضريبية مناسبة وتشجيع استهلاكها داخلياً.

حماية المزارعين وتعزيز العدالة في السوق

- وضع آليات حماية للمزارعين الصغار من استغلال الوسطاء في تسويق المنتجات، مع حماية المستهلك من الممارسات الاحتكارية وعمليات إغراق السوق بالسلع المستوردة.
- دعم الزراعة البيئية والتقليدية من قبل الوزارات المعنية والمؤسسات الأهلية، مع إعطاء الأولوية لأصحاب الحيازات الصغيرة، باعتبارهم الركيزة الأساسية للصمود الزراعي الوطني.

تعزيز الصحة الغذائية والمراقبة

- تبني إنتاج يعتمد على الموارد المحلية وخالٍ من المواد الكيماوية، مع دعم برامج التوعية الغذائية والصحية عبر وزارات الصحة والمؤسسات العاملة في الميدان، بما في ذلك إنشاء مختبرات مشتركة لمراقبة جودة المنتجات الغذائية.
- تنفيذ حملات توعية بأهمية الغذاء الصحي وتأثيره على الصحة العامة، وربط برامج الصحة الأولية بالاستهلاك الغذائي الصحي.

تنظيم الأراضي الزراعية والسياسات القانونية

- إنّ نجاح أي استراتيجية زراعية مرهون بوجود إرادة سياسية حقيقية تتجاوز الاعتبارات الفئوية. فالمطلوب ليس مزيداً من الخطط المكتوبة، بل تنفيذ فعلي قائم على الشفافية والمساءلة، عبر نظم وطنية للمتابعة والتقييم تراقب أثر المشاريع على الأرض ويُحدّد مؤشرات قياس واضحة للأداء الزراعي والبيئي والاجتماعي.
- اعتماد قوانين وسياسات لضبط بيع وتملك الأراضي الزراعية ومنع تحويلها إلى استخدامات غير زراعية، مع إعادة النظر في تصنيف المناطق الزراعية والصناعية بما يخدم الاستدامة الزراعية.

[145]- من مقابلة لارا واكيم، ذكرت سابقاً.

- دعم جهود رصد الانتهاكات المرتبطة بالاستعمار على الأراضي والمزارعين، مع وضع خطط إعلامية دولية للتوعية والتشبيك مع الحركات الاجتماعية العالمية، استناداً إلى المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين والعاملين في المناطق الريفية.

تأسيس شبكة متكاملة بين الفاعلين

- من الضروري إنشاء شبكة متينة بين جميع الجهات الفاعلة في مجال السيادة الغذائية، بحيث لا يقتصر الهدف على تبادل المعارف، بل يشمل أيضاً تعزيز العلاقات التبادلية بين الإنتاج والاستهلاك. يجب أن يجد المنتج قاعدة جماهيرية تدعم منتجاته من خلال الاستهلاك المحلي، مع تنظيم هذه العلاقة بشكل أوسع وأكثر وضوحاً.
- تعزيز السيادة الغذائية من خلال الزراعة الطبيعية وتربية المواشي بشكل سليم، ضمن تجمعات إنتاجية على مستويات متعددة (الأسرة، القرية، المستوى الوطني).
- ضمان العلاقات التبادلية والتكاملية بين المزارعين والمستهلكين والمؤسسات، بحيث تنتقل الخبرات والممارسات بشكل أفقي وعمودي لدعم نظام غذائي محلي مستدام.
- يتم تفعيل هذه الشبكة من خلال المؤسسات الوطنية والمجتمعية، المبادرات الفردية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، مع توحيد الجهود لتكوين حراك فعلي نحو تعزيز السيادة الغذائية.
- خطوات التنفيذ تشمل:

1. تشكيل لجنة مشتركة تضم جميع الجهات المعنية لوضع خطط استراتيجية ورؤية واضحة للسيادة الغذائية.
2. تعزيز الأنشطة التطوعية والأسواق الشعبية المشتركة، وتشجيع المستهلكين والمنتجين على المشاركة في جميع المناطق الريفية والحضرية.
3. استثمار الأدوات والتقنيات الحديثة للتواصل والتشبيك لتحقيق الهدف الاستراتيجي.
4. تنسيق وتنويع محاصيل الإنتاج بين المبادرات والتعاونيات لتجنب التكدس في الإنتاج، مع مراعاة تنسيق مزارع الثروة الحيوانية على امتداد الأراضي المختلفة.

تطوير التعاونيات الزراعية

- على الرغم من وجود رغم وجود مئات التعاونيات الزراعية في الدول الثلاث، إلا أن فعاليتها محدودة بسبب ضعف التمويل والإدارة. يُوصى بإعادة هيكلة قطاع التعاونيات عبر تشريعات جديدة تمنحها استقلالية مالية وإدارية أكبر، وتربطها بشبكة وطنية تتيح تبادل الموارد والخبرات. كما ينبغي تدريب أعضاء التعاونيات على الإدارة الحديثة، والتسويق، وسلاسل القيمة، لضمان دورها التنموي في دعم صغار المزارعين والمزارعات.

- يجب أن تكون التعاونيات قائمة على الوعي الكامل بأهميتها، وأن يكون نشاطها مزيجاً بين الجهد المالي والعضلي والمعرفي. مثلاً في لبنان، هنالك ما يقارب ألف تعاونية زراعية، وهو ما يدل على نشاط هذا القطاع، لكنه لا يزال تحت وصاية وزارة الزراعة ويفتقر إلى الاستقلالية والموارد المالية الكافية. وبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من التعاونيات، فإن ضعف التمويل والإدارة يحدّ من قدرتها على القيام بدورها الفعلي في دعم المزارعين وتعزيز الإنتاج المحلي.[146]

- معايير عمل التعاونيات تشمل:

1. أن يقودها الفلاحون الممارسون للزراعة بشكل فعلي، بما يعكس مبدأ أن الأرض لمن يفلحها.
2. الاعتماد على الذات قدر الإمكان، مع الحد من التمويل الخارجي الذي قد يقيد السيادة الغذائية، وإنشاء التعاونيات بناءً على الحاجة الفعلية وليس على فرص التمويل.
3. ضمان العلاقات التبادلية بين التعاونيات ضمن إطار مفهوم السيادة الغذائية الوطنية، مع اعتماد نظام مرجعي موحد بين جميع التعاونيات.

استغلال الحيازات والمساحات الزراعية المتاحة

1 الحاضنة المجتمعية، بما في ذلك المبادرون والمزارعون والمستهلكون الداعمون للسيادة الغذائية، يجب أن تعمل على زراعة كل حيازة ومساحة قابلة للزراعة دون انتظار توجيهات رسمية. وذلك بما يشمل:

– استغلال الأراضي العامة، بما في ذلك أراضي الأوقاف والحكومية، وتمكين الشباب والنساء من الإنتاج فيها لزيادة فرص العمل وتعزيز الإنتاج المحلي.

– تأهيل المصادر المائية من ينابيع وآبار، وشق الطرق الزراعية، لضمان وصول الموارد لجميع المشاركين وتقليل الفجوات في الحصول عليها.

تعزيز العمل مع المجالس المحلية والمؤسسات

- يشكّل القطاع الزراعي مصدر لجزء واسع من القوى العاملة، مع مشاركة متزايدة للنساء والشباب، إلا أن تأثيرهم في صنع القرار ما زال محدوداً. من هنا، يُوصى بإطلاق برامج تشغيل مؤقتة عبر البلديات والمنظمات الدولية، تتيح فرص عمل قصيرة الأجل في مجالات مثل إعادة التشجير، صيانة قنوات الري، وحصاد مياه الأمطار. بالتوازي، يجب دعم المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيلات ائتمانية ميسّرة، وتشجيع مبادرات الأوقاف الدينية والجامعات لتأجير الأراضي بأسعار رمزية للشباب، بما يعزز شراكات إنتاجية مستدامة بين القطاع الأهلي والمجتمع المحلي.

[146]- من مقابلة لارا واكيم، ذكرت سابقاً.

- يجب على الائتلافات والمبادرات والمؤسسات الأهلية العمل مع المجالس المحلية لتوفير فرص استغلال الأراضي في المناطق الريفية، عبر:
- زراعة الأراضي غير المستغلة لصالح الأهالي في الأرياف.
- زراعة جوانب الطرق والشوارع بالأشجار المثمرة ذات القيمة الاقتصادية.
- التخطيط مع المجالس البلدية لتسهيل إنشاء مزارع مجتمعية.
- إنشاء لجنة زراعية في كل قرية لتعميم التجربة على الأراضي الريفية.
- توفير البنية التحتية اللازمة للزراعة (شبكات مياه، طرق زراعية، أسواق فلاحين) لدعم الزراعة البيئية المعتمدة على الموارد المحلية.
- تعزيز العمل الجماعي لتشكيل قاعدة جماهيرية تحمي أراضي المزارعين وأدوات الإنتاج السيادية.

اعتماد الزراعة المعتمدة على الموارد المحلية

- من الضروري تطبيق نهج الزراعة الطبيعية المعتمدة على الموارد المحلية، دون استخدام المواد الكيميائية، مع شمول جميع مكونات الإنتاج النباتي والحيواني.
- تشمل الإجراءات العملية:

1. إنتاج واستخدام البذور المحلية/البلدية، مع العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من البذور من خلال إنشاء بيوت شعبية للبذور لدى كل مزارع.
2. استغلال الحصاد المائي وتقنيات الري الذكية، بما في ذلك الاستفادة من مياه الينابيع الطبيعية.
3. الحفاظ على خصوبة التربة فيزيائياً وبيولوجياً باستخدام الموارد الطبيعية المحلية.
4. تدوير المخلفات النباتية والحيوانية، مثل استخدام بقايا المحاصيل لتغذية الحيوانات أو إنتاج السماد العضوي لتخصيب التربة.
5. استثمار الطاقة الشمسية في عمليات التصنيع الغذائي والمعالجة الزراعية.

تعزيز الوصول إلى مدخلات إنتاج وطنية وصحية

- تعاني الزراعة اللبنانية والفلسطينية من تبعية شبه كاملة للأسواق الخارجية في مجال البذور والأسمدة والمبيدات. لذا، يجب دعم بنوك البذور البلدية التي أنشأتها الجامعات ومراكز الأبحاث، وتوفير تمويل دائم لها لضمان استمراريتها. وعلى الرغم من وجود مصانع وآليات إنتاج في الأردن، إلا أنها تبقى بحاجة إلى المزيد من الاستثمار. كما يُوصى بتوسيع مبادرات إنتاج الكومبوست والأسمدة العضوية محلياً، وتقنين سوق المبيدات من خلال أنظمة رقابة صارمة وتشجيع المكافحة البيولوجية والإدارة المتكاملة للآفات كبدائل آمنة وصديقة للبيئة.

- تعميم فروع البنوك الوطنية/البلدية للبذور، وإنشاء مكتبة وطنية للبذور في جميع المحافظات لتسهيل حصول جميع المزارعين على البذور البلدية.
- تطبيق ممارسات طبيعية للحفاظ على رطوبة التربة، مثل:

1. تغطية التربة بمخلفات النباتات.
2. زيادة المادة العضوية باستخدام السماد الطبيعي والأعشاب الجافة.
3. بناء السلاسل الحجرية لحماية التربة ومنع انجرافها.
4. إضافة القش حول الجذور لزيادة الاحتفاظ بالماء.

- التوقف عن استخدام الأسمدة الكيميائية والأعلاف المصنعة، لتقليل انتشار الآفات الزراعية والحفاظ على القيمة الغذائية للثروة الحيوانية.
- تعزيز التسميد الطبيعي العضوي لضمان توازن العناصر الغذائية في النبات والتربة، بما يدعم مقاومة الآفات.
- الحفاظ على الحياة الدقيقة في التربة والديدان النافعة، وتطبيق الري المتوازن وتقليل الحراثة للحفاظ على خصوبة التربة.
- إنشاء مصانع للسماد العضوي على مستوى التعاونيات، لضمان توفر مدخلات إنتاج طبيعية وبكلفة منخفضة.
- اعتماد الزراعة المتداخلة والمتنوعة لتجنب الزراعة الأحادية، مع مراعاة توزيع المحاصيل بشكل جغرافي وزماني لضمان حماية الأرض والمياه وتحقيق دورة زراعية مستدامة.
- تعميم النماذج الناجحة لتقليل الحرث، بما يقلل التكلفة ويعزز الحفاظ على التربة.

توصيات خاصة بالسياق الفلسطيني

- في البداية، لا بد من إطلاق حملات لفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والضغط عليه لإنهاء عملية التحكم بالموارد والمعابر، التي ظهرت بصورة واضحة في حرب الإبادة كأدوات للتجويع وتسليح الغذاء تجاه الفلسطينيين.
- إطلاق حملة تفضح ممارسات الاحتلال فيما يتعلق بالانتهاكات الزراعية والبيئية التي يمارسها في فلسطين المحتلة والتي يمارسها بالغارات شبه اليومية على الجنوب اللبناني والبقاع إبان أكتوبر 2023، حيث أن معظم الاستهداف يضر الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تلويث المياه المتعمد في لبنان وفلسطين المحتلة.
- من الضروري مواجهة التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي عبر حماية المناطق الزراعية المفتوحة وتشجيع استصلاح الأراضي المهددة، مع وضع سياسات للحد من تسليع الزراعة وتحويلها إلى اقتصاد نقدي تابع. كما يجب تفعيل التعاونيات الزراعية وتعزيز الزراعة البعلية المقاومة، باعتبارها نموذجًا اقتصاديًا بيئيًا مستدامًا يضمن بقاء المزارع في أرضه.

- الشروع في بناء منظومة زراعية طارئة ومستقلة قدر الإمكان عن القيود الإسرائيلية، وإطلاق برامج لإعادة تأهيل الأراضي المتضررة، وإنشاء بنوك للبذور المحلية تحفظ التنوع الزراعي المهدد بالاندثار. كما ينبغي دعم النساء والمزارعين الشباب كمحركين أساسيين في إعادة إحياء الإنتاج الغذائي المجتمعي.
- لا بد من صياغة استراتيجية فلسطينية للسيادة على الغذاء، تتكامل فيها الجهود الحكومية والأهلية والبحثية، وتقوم على تشجيع الإنتاج المحلي، ودعم الأسواق الشعبية، وإعادة بناء الثقافة الغذائية الفلسطينية القائمة على الحبوب البلدية والأطعمة التراثية، بما يعيد الاعتبار للهوية الغذائية كجزء من الهوية الوطنية.

المصادر والمراجع

1. أيوب، ندى. "استراتيجية 2025 الزراعية: أسمع كلامك أصدّقك". نشر على موقع الأخبار اللبناني في تاريخ 24 نيسان 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/lN5oT
2. الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني. "التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية". فلسطين: رام الله، 2022

3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان تحت شعار: 8 مليارات نسمة وإمكانات لا متناهية". نشر في تاريخ 10 تموز 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/DyARt
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2024 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)". نشر في تاريخ 30 نيسان 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/sUBy1
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. " إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية والخدمية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين لعام 2023". نشر في تاريخ 20 تشرين الثاني 2024. انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/1dga1
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب". نشر في تاريخ 12 آب 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/nylsa
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2023، قاعدة بيانات القوى العاملة 2022. رام الله – فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى السنوية 46 ليوم الأرض بالأرقام والاحصائيات". انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3D34ak5
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي". نشر في تاريخ 21 آذار 2023. انظر/ي الرابط التالي: https://rb.gy/1w27ne
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات". رام الله – فلسطين، نشر في تاريخ 29 آذار 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3idXUcF
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض"، 2019.
12. الصوراني، غازي. "القطاع الاقتصادي غير المنظم في فلسطين أو ما يطلق عليه اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي". نشر على موقع بوابة الهدف الإخبارية. نشر في تاريخ 9 أيلول 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/xRGlo
13. الصوراني، غازي. "التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية"، 2009.
14. الصالحي، عبدالعزيز. "السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري". رام الله: مؤسسة دالية المجتمعية بدعم من مؤسسة هينرش بل – فلسطين، 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/RDmfd
15. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح. "موازنة المواطن: وزارة الزراعة 2025". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/qHlyy
16. حمادة، كنج. "الزراعة في لبنان: ديناميات الانكماش في غياب الرؤية والسياسات العامة". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.

17. حسين، حسام. "الاعتماد الكثيف على استيراد الغذاء بينما يروج المجتمع المدني للسيادة على الغذائية". راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.
18. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية – الصفحة الرئيسية لغاية 2 أيلول 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/uwWEO
19. دائرة الموازنة العامة – المملكة الأردنية الهاشمية. "مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025". نشر في تاريخ 25 تشرين الثاني 2024. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/Qc4N9
20. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. " الجداول الإحصائية للتعداد الزراعي 2017 – عدد ومساحة الحيازات الزراعية حسب نوع الحيازة والمحافظة". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/1UnEK
21. شبكة الأخبار اللبنانية. "بالأرقام: ما هو عدد سكان لبنان؟ إليكم أهم الإحصاءات!". نشر في تاريخ 18 كانون الثاني 2023. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/hwGta
22. شبكة الجزيرة الإخبارية. "غزة تسجل أكبر عدد من شهداء التجويع في يوم واحد". نشر في تاريخ 2 أيلول 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/phnq2
23. زيادة، سعد الدين وعلي وافي. "ضرورة السيادة على الغذاء في غزة في ظل جائحة كورونا". فلسطين – شبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية: مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد-19. أيلول 2020.
24. مارتينيلو، جوليانو. "تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية". – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019
25. محجوب، عزام ومحمد منذر بلغيث. "الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي". – راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019.
26. معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ووزارة المالية – الجمهورية اللبنانية. "موازنة المواطِنة والمواطن 2025". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/RgJJh
27. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. " الفاو والإدارة المستدامة للمياه في لبنان". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/B3XeH
28. منظمة العمل الدولية. " تقييم ظروف العمل غير المنظم والأوضاع الهشة للفئات المهمشة في لبنان: مسح للبنانيين واللاجئين السوريين والفلسطينيين". بيروت، 2021. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/pAihD
29. موقع مجلس الأعيان الأردني. "زراعة الأعيان تبحث تحديات العمالة في القطاع الزراعي". نشر في تاريخ 18 آب 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/yHvGE
30. موقع الأمم المتحدة. "أهدف التنمية المستدامة: الهدف 2 – القضاء على الجوع". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/iicnM

31. موسى، آمال. "عولمة الأزمات ودور عقلاء العالم". نشر عبر موقع الشرق الأوسط الالكتروني بتاريخ 5 كانون الثاني 2023. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/zU8Xg
32. موقع الأمم المتحدة – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. "تقرير العولمة الجديد: ثلاثة اتجاهات كبرى قد تؤثر في مستقبلنا". انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/RzH4w
33. موقع الأمم المتحدة. "الإسكوا: ثلث سكان المنطقة العربية يقعون تحت خط الفقر رغم الزيادة في النمو الاقتصادي". نشر في تاريخ 30 كانون الأول 2022. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/DemmM
34. موقع برنامج الأغذية العالمي. "تقرير جديد يظهر أن انعدام الأمن الغذائي في لبنان عاد إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل النزاع، لكن المكاسب لا تزال هشة". نشر في تاريخ 21 حزيران 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/e6E37
35. مؤتمر القمة العالمي للأغذية. "إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي". 1996، انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/39Bl75i
36. موقع وزارة الزراعة اللبنانية – عدد الحيازات وعدد الحيوانات حسب الفصائل وحجم المساحة المزروعة. انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/1dcs1
37. نعمة، أديب. "الحق في الغذاء: إطار مفهومي ومقترحات عملية للمجتمع المدني"– راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: الحق في الغذاء. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.
38. وزارة الزراعة الأردنية. "الزراعة بالأرقام: إحصاءات زراعية 2008-2018". مديرية المعلومات والإحصاءات الزراعية، 2018.
39. يونس، مريم. "ندرة المياه في لبنان وأثرها على القطاع الزراعي". نشر عبر الموقع الالكتروني لمنظمة Revolve في تاريخ 10 أكتوبر 2023. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/Qpbj8
40. وهبة، محمد. "حاجات الغذاء ليست بذات الكلفة، إذ لا تمثّل أكثر من 3 مليارات دولار من مجمل فاتورة الاستيراد". نشر على موقع جريدة الأخبار اللبنانية. نشر في تاريخ 11 آذار 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/18K75
41. وزارة الزراعة الأردنية. "الزراعة: 52 مليون دونم قابلة لزراعة الحبوب والأعلاف". نشر في تاريخ 9 فبراير 2025. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/QOBo2
42. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا. "إحصائيات زراعية". انظر\ي الرابط التالي: https://short-link.me/18Gxa
43. كرزم، جورج. "السيادة الوطنية على الغذاء". رام الله: مركز العمل التنموي / معاً، 2015
44. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وآخرون. "التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد"، 2023. انظر\ي الرابط التالي: https://shorturl.at/nBMC4
45. B'TSELEM – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. "Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians". February 2014. Check the link: https://bit.ly/34DJ2TH
46. Brooks, Robin & Orszag, Peter. "COVID-19 inflation was a supply shock". Check the following link: https://shorturl.at/Fnv8Z
47. Central Administration of Statistics – Lebanese Republic. "Key indicators". Last check in 3rd of September 2025. Check the link: https://shorturl.at/bIbof

48. International Labour Organization. “ILO brief: COVID-19 crisis and the informal economy - Immediate responses and policy challenges”. May 2020, Please check the following link: https://bit.ly/38UYto4
49. Population pyramids of the nations of the world 2025 (Jordan). Check the following link: https://shorturl.at/kuJmE
50. Population pyramids of the nations of the world 2025 (Lebanon). Check the following link: https://shorturl.at/6xygf
51. United Nations Development Programme. “What are the Sustainable Development Goals?”. Check the link: https://shorturl.at/BvV0c
52. Welsh, Caitlin & Glauber, Joseph. “Food as the Silent Weapon: Russia’s Gains and Ukraine’s Losses”. Center for Strategic & International Studies. Published February 29, 2024. Check the link: https://shorturl.at/Ays6u
53. World Food Program. “WFP Jordan Country Brief”. Published in July 2025. Check the following link: https://shorturl.at/8MTqJ
54. Lebanese Republic Central Administration of Statistics (CAS); International Labour Organization (ILO); European Union (EU) 2020. “Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019 Lebanon”. Beirut, 2020, page 18. Check the following link: https://shorturl.at/E5IUd
55. Shaban, Amin. “Rivers of Lebanon: Significant Water Resources under Threats”. From the Edited Volume Hydrology. Published in 17 February 2021. Check the following link: https://tinyurl.com/vytn9cp8
56. The Integrated Food Security Phase Classification (IPC). “Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 24 November - 7 December 2023 and Projection for 8 December 2023 - 7 February 2024”. Check the following link: https://tinyurl.com/2p9w5c75

المقابلات الفردية

1. مقابلة أجريت مع هند البطة – باحثة في مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) | أجريت معه في تاريخ 30 حزيران 2025.
2. مقابلة أجريت مع د. إبراهيم ربايعة – دكتور العلوم السياسية والدولية والتنمية | أجريت في تاريخ 2 تموز 2025.
3. مقابلة أجريت مع عمران صوالحة – مهندس في وزارة الزراعة الأردنية (قسم المتابعة الفنية) | أجريت في تاريخ 24 آب 2025.
4. مقابلة أجريت مع عبدالله الخوالدة – مهندس زراعي وناشط في المشاريع الدولية والمحلية | أجريت في تاريخ 22 أيلول 2025.
5. مقابلة أجريت مع نبيل نمر - دكتور محاضر في وقاية النبات ودراسات تأثير التغير المناخي في جامعة الروح القدس | أجريت في تاريخ 25 آب 2025.
6. مقابلة أجريت مع لارا واكيم - مديرة مركز التعلم المستمر في جامعة الروح القدس (الكسليك) - شغلت منصب نائبة مدير المركز الأعلى للأبحاث بين عامي 2019 و2021، كما تولّت عمادة كلية العلوم الزراعية وعلوم الغذاء من عام 2013 حتى 2019 | أجريت في تاريخ 29 آب 2025

7. مقابلة أجريت مع زياد ياغي - محاضر في كلية التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت | أجريت في تاريخ 8 أيلول 2025.
8. مقابلة أجريت مع ربيع ازريقات – مزارع وناشط في مجال الزراعة | أجريت في تاريخ 21 أيلول 2025.